فاعل المعنى وأثره في الحكم النحوي ـ عرضاً ودراسة

الدكتور

حمدي عبدالحميد أحمد عبد العواض

المدرس بقسم اللغويات
بكلية اللغة العربية بأسيوط

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي قدَّر الأمور وقضاها ، وعلى ما سبق علمه بها أمضاها ، وكما قدَّر مبدأها قدر منتهاها ، أحمده حمدًا يدوم ولا يتناهى ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أظهر الأدلة على وحدانيته وجلَّاها ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله أرسله إلى البشرية جمعاء أدناها وأقصاها ، اللهمَّ صلِّ وسلم عليه وعلى آله وأصحابه النجوم المنيرة في علاها.

أما بعد

فهذا بحث يندرج تحب باب واسع من أبواب العربية ، قد ورد به القرآن الكريم ، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا ، وهو باب الحمل على المعنى ، وقد اهتمت العرب بالمعاني اهتمامًا كبيرًا يدل على عنايتهم بها ، وتقدمها في نفوسهم، وما نشأ علم العربية في خطواته الأولى إلا لتفشي اللحن الذي يذهب بالمعاني ، ويؤدي إلى اضطرابها ، والتباسها ، وغموضها لدى السامع أو القارئ؛ فوضِع الإعراب في الألفاظ لبيان المعاني، وإيضاح دلالات التراكيب . وعلامات الإعراب في الألفاظ دوالّ على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من الفاعلية ،والمفعولية، والإضافة ، وغيرها من المعاني التي تنشأ عن التراكيب المختلفة باختلاف ترتيب الكلم الذي يوضح غرض المتكلم ، فلم تكن العناية إذ ذاك بالألفاظ بل لخدمة المعاني وإبرازها.

قال ابن جني : " ووقَّرُوا المعنى ورجَّبوه ؛ لشرفه عندهم وتقدمه في أنفسهم؛ فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيرًا سهلاً وحجمًا محتقرًا ". (١)

---

(١) الخصائص ١/٢٢٣، ٢٢٤ .

فالمعنى غالب للفظ ، ومقدم عليه لشرفه ، واللفظ خادم جيء به له ومن أجله إيضاحًا وإبرازًا ، وقد ذكر الزمخشري أن الميل مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبًا باب جليل من علم العربية.(١)

ولتأدية المعاني القائمة في نفس المتكلم والإخبار عنها في تراكيب بسيطة طريقان : **الطريق الأول** : إسناد الفعل ،أو ما في معناه إلى الاسم المتأخر عنه ،نحو : قام زيدٌ ، وما قائمٌ أخواك ، والاسم في هذا الطريق فاعل في الصنعة النحوية ، **والطريق الثاني** : إسناد الفعل ،أو ما في معناه إلى الاسم المتقدم عليه نحو : زيد قام ، وعمرو قاعد، والاسم في هذا الطريق مبتدأ من حيث الصنعة ، ولكنه فاعل من حيث المعنى .والاسم إن خرج هنا عن حدِّ الفاعلية في الصنعة ، فإنه لم يفقد الإعراب المستحق له ، فهو لم يزل عمدة باقيًا على إعراب العمد وهو الرفع ، وأما في نحو : أعطيت زيدًا درهمًا ، فالجملة مشتملة على فاعل في المعنى ، لم يسبق استعماله فاعلا مستحقًا للرفع غير أن فحوى الجملة يدلك ويبصرك أن زيدًا آخذٌ للدرهم ، فهو فاعل في المعنى ، وأن الدرهم مأخوذ ، فهو مفعول به في المعنى ، وترتب على كون الأول فاعلا في المعنى ترجيح تقديمه مفعولا في جملته باعتبار فاعليته في المعنى ؛ لأن الفاعل أسبق رتبة في الصنعة النحوية من المفعول به . وفي نحو : تصبَّبتُ عرقًا ،وأصله : تصبَّبَ عرقي ، نقل الفاعل عن فاعليته ، وكونه عمدة مستحقًا للرفع ،إلى كونه تمييزًا فضلة مستحقًا إعراب الفضلات وهو النصب ، ولمَّا كان الفاعل لا يقدُم فعله باقيًا على بابه استصحب الأصل عند بعضهم ؛ فمنع تقديم التمييز على عامله المتصرف . وفي نحو : مررت برجل حسنٍ الوجهِ ، لمَّا كان أصله: حسنٍ وجهُه ، فحول إسناد الصفة عن الفاعل الظاهر إلى ضمير الموصوف ، والصفة المشبهة المحمولة على الفعل في العمل مثلُه لا يرتفع بها فاعلان ؛ صار الفاعل في الأصل في

(١) انظر : الكشاف ص ١٤٣ .

صورة الفضلة ، وخرج إلى الجرِّ بالإضافة ، غير أنه بقي اعتبار الفاعلية في تعدم تعرف الصفة بإضافتها إليه ؛ لأن الفاعل لا يعرف فعله ، وجاز دخول (أل) عليها معرِّفةً . نظرت في نحو هذه التراكيب وغيرها ، وتأملت ما للفاعل في المعنى فيها من تأثير في الجملة أصلا وتحويلا ، فطفقت أجمع من بطون الكتب راصدًا ما كان فاعلا في المعنى لأستبين أثره في الأحكام النحوية في دراسة بعنوان :

(فاعل المعنى وأثره في الحكم النحوي ـ عرضا ودراسة)

والذي دعاني إلى دراسة هذا الموضوع أسباب منها :

أولا : جمع المادة العلمية موضوع الدراسة في بحث موجز كي يسهل الرجوع إليها ، وتتسنى الإفادة منها .

ثانيًا : ما لفاعل المعنى من أثر في توجيه بعض الآيات القرآنية الكريم التي حملها بعض النحاة والمعربين على الوجه الضعيف من القياس ، وماله من أثر في تخريج بعض القراءات القرآنية .

ثالثًا : ما لفاعل المعنى من دور في ضبط الأبواب النحوية ،كباب الصفة المشبهة، وضبط الأوجه الإعرابية كنصب تمييز أفعل التفضيل ، والاستدلال للمذاهب النحوية وتوطيدها ، وتسويغ ما ردَّه القياس النحوي وإخراجِه عن دائرة الضرورة أو الشذوذ .

رابعًا : ما لهذا الموضوع من ارتباط بالظواهر، والأدلة النحوية كاستصحاب الحال ، والتقديم والتأخير ، والنيابة ، والعدول ، والمنع، والاعتداد بالأصل والعارض ،والاشتراط ، والإطلاق والتقييد ، وغيرها من الظواهر .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس .

أما **المقدمة** ؛ فقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة السير فيه .

أما **التمهيد** ؛ فعنوانه : بيان المراد بفاعل المعنى .

وأما **الفصل الأول** ؛ فعنوانه : فاعل المعنى المنقول عن فاعل في الأصل

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى النصب .

المبحث الثاني : ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى الجرِّ .

وأما **الفصل الثاني** ؛ فعنوانه :فاعل المعنى غير المنقول عن فاعل في الأصل .

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : فاعل المعنى في المرفوعات .

المبحث الثاني : فاعل المعنى في المنصوبات .

وأما **الخاتمة** ؛ فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

وأما **الفهارس** ، فقد جعلت فهرسًا لمصادر البحث وآخر لمحتوياته .

وقد اعتمدت في هذا الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي ؛ فقمت باستقراء المسائل موضوع البحث ودراستها دراسة وصفية ، وقد جاء ترتيب المسائل المدروسة حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته لشهرته ومناسبة مسائل الدراسة له .

والله ــ سبحانه ــ أسأل قبول هذا العمل خالصًا لوجه الكريم ، وأن ينفع به كل مبتغٍ ومريد .

*****

التمهيد

بيان المراد بفاعل المعنى

الفاعل ـ لغة ـ : من أوجد الفعل .

و هو في اصطلاح النحويين وعرفهم : اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة. (١).

قال ابن مالك(٢) :

الفَاعِلُ الّذِى كَمَرفُوعَيْ "أَتَى ∴ زَيدٌ" "مُنِيرًا وَجْهُه" "نِعْمَ الفَتَى"

فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيتَه على الفعل الذي بُني له، وجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله ، سواء أ كان فاعلًا في الحقيقة أم لم يكن ،كقولك: جاء زيدٌ ،ومات عمروٌ ، وما أشبه ذلك .فهو الاسم المرفوع ، الذي أسند إليه الفعل التام متصرفًا أو جامدًا أو أسند إليه ما في معنى الفعل من الوصف المشتق المتقدم عليه سواء قام الاسم بما تقدمه من فعل أو شبهه أم اتصف به(٣) .

فقد حُدَّ الفاعل بأحكامه وصورته اللفظية من وجوب تقديم الفعل عليه ، ووجوب رفعه واحتياج الفعل إليه ، فلا يدخل في حدِّ الفاعل كل ما كان فاعلا في المعنى .(٤)

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٣٨/٢ .

(٢) ألفية ابن مالك ص ٢٢ .

(٣) الأصول في النحو ٧٣/١، والمقاصد الشافية ٥٣٠/٢ ، والتصريح ٣٩٢/١ ، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ٤٥/٢.

(٤) انظر : الخصائص ٢/ ١٨٥ ، وشرح المفصل ١/ ٢٠١ ، والمقاصد الشافية ٥٤١/٢ .

قال ابن يعيش : " وفي الجملة : الفاعلُ في عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمر لفظيٌّ؛ يدل على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلاً في الصُّوَر المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبَل، والاستفهام، ما دام مقدَّمًا عليه؛ وذلك نحو: (قَامَ زيدٌ)، و(سَيَقُومُ زيدٌ)، و(هَلْ يقوم زيد؟)، و(زيدٌ) في جميع هذه الصُوَر فاعلٌ، من حيث إنّ الفعل مسنَدٌ إليه، ومقدَّمٌ عليه، سواءٌ فَعَل أو لم يفعل. ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: (زيدٌ قام)، لم يبقَ عندك فاعلًا، وإنمّا يكون مبتدأ وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظية.(١)

وقال الشاطبي : " لا يعتبر في إعرابه فاعلًا أن يكون فاعلًا معنًى، وإنما يُعْتبر احتياج الفعل إليه ــ لغة ــ وسمّوه فاعلًا وإن لم يكن فاعلًا حقيقةً اعتبارًا بما كان منها (٢) فاعلًا، ليستَتِبَّ الاصطلاح في الباب. ومن ههنا لم يحدّوا الفاعل من جهة المعنى، وإنما حدّوه بأحكامه اللفظيّة ".(٣)

فالمراد بفاعل المعنى: كل ما خرج عن حدِّ فاعل الصنعة وأحكامه اللفظية من وجوب رفعه وتقديم الفعل عليه ، مما أحدث الفعل بمعناه العام ، سواء أكان له أصل في الفاعلية ، ثم خرج عن الرفع إلى النصب أو الجرِّ كنصبه تمييزًا محولا عنه أو جرِّه مضافًا إليه ، أم لم يسبق له الاستعمال فاعلا في الصناعة ، وإنما ثبتت فاعليته من حيث المعنى ابتداء .

قال ابن جني : " باب في الردِّ على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ، اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى؛ وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير متعال.وهذا كقولهم: يقول النحويون : إنَّ الفاعل رفع والمفعول به

---

(١) شرح المفصل ٢٠١/١.

(٢) أي : من الأسماء الفاعلة في المعنى .

(٣) المقاصد الشافية ٢ /٥٤١،٥٤٢ .

نصب وقد ترى الأمر بضدِّ ذلك ألا ترانا نقول: ضُرب زيدٌ فنرفعه ، وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدًا قام فننصبه ؛ وإن كان فاعلًا ونقول: عجبت من قيام زيد ؛ فنجره وإن كان فاعلًا.... ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة لا سيما إذا كان السائل عنه ممن يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلًا في المعنى وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء لسقط صداع هذا المضعوف السؤال. (١)

فلفاعل المعنى أحكام غير تلك التي يختص بها فاعل الصناعة ، وإن كان كثير من هذه الأحكام قد روعي فيها اعتبار الفاعلية في الأصل .

قال ابن جني في ــ باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ــ: "وكذلك قولنا : زيد قام . ربما ظنَّ بعضهم أن زيدًا هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا: سرني قيام هذا وقعود ذاك، بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع ؛لأنهما فاعلان في المعنى. ولا تستصغر هذا الموضع؛ فإن العرب أيضًا قد مرت به وشمت روائحه وراعته".(٢)

وقال : "فإن قيل: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع فإذا كان في اللفظ أيضًا مرفوعًا فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظًا ومعنى أن تحور به فتتوهمه مجرورًا ؟ قيل : هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الأول ؛ لأنك كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تممت حال الشبه بينهما

(١) الخصائص ١/١٨٤،١٨٥ .
(٢) السابق ١/٢٧٩،٢٨٠ .

فتصورت في المرفوع معنى الجرّ. ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصوره ؛ زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر [١] كل ذلك تفعله العرب."[٢]

ففاعل المعنى نوعان : نوع سبق استعماله فاعلا في الصنعة النحوية ، ثم خرج عن حدِّه وفارق صورته اللفظية ، وخرج عن حكمه الإعرابي المستحق له وهو الرفع إلى الجرِّ والنصبِّ لفظًا ، ولم يبق فاعلا إلا من حيث المعنى ، ونوع لم يسبق استعماله فاعلا في الصنعة ، وإنما فاعليته في جملته ثابتة من حيث المعنى ، ولكلٍّ أثره في الأحكام النحوية باعتبار فاعليته في المعنى .كما سيتبين من الدراسة .

(١) انظر : الكتاب ١/١٨٢،٢٠١ .

(٢) الخصائص ١/٢٨٢.

الفصل الأول

فاعل المعنى المنقول عن فاعل في الأصل

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى النصب .

المبحث الثاني : ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى الجرِّ .

المبحث الأول

ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى النصب

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : الاقتصار على المفعول الأول لـ (أَعْلَمَ ، وأَرَى)

تدخل همزة النقل أو التعدية على (عَلِمَ) ذات المفعولين، و(رأى) أختها، فتنصبان ثلاثة مفاعيل، أولها الذي كان فاعلا نحو : أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك، وأرى الله بشرًا زيدًا أخاك.(١)

وكان ممتنعًا قبل دخول هذا الهمزة الاقتصار على أحد مفعولي (عَلِم ، ورأى) ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر والمفعول الثاني هو خبر المبتدإ في المعنى، فكما لا يقتصر على المبتدإ دون خبره ؛ كذلك لا يقتصر على المفعول الأول ، فتذكر المفعول الأول لتُعلم المخاطب ما استقر له عندك ، ويجوز لك الاقتصار على الفعل والفاعل ، دون الإتيان بالمفعولين ؛ فتقول : علمت، وظننت ؛ كما تقول ذهبت . (٢)

وقد اختلف النحاة في جواز الاقتصار على المفعول الأول لـ (أعْلَمَ ، وأرَى) والذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة نحو : أعلمت زيدًا ، وأريت عمرًا .وذلك على قولين :

---

(١) انظر : التسهيل ص٧٤ ، والتذييل والتكميل ٦ /١٥٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٤٠ ، والمسائل الحلبيات ص ٧٠ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ١٨٤/١، وشرح المفصل ٣٠٣/٤.

القول الأول : أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول منها ، وهو مذهب أكثر النحاة ومنهم : الجرمي [١] ، والمازني [٢] ، وابن السراج [٣] ، وابن كيسان ،[٤] والسيرافي ، والرماني والأعلم ، والعكبري ، وابن الخباز ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والرضي ، وأبو حيان ، وابن عقيل ، والشيخ خالد .[٥]

واحتج أصحاب هذا القول بأن المفعول الأول هو الفاعل في المعنى ، وقد جاز الاقتصار عليه في باب (علِم ، وظنَّ) فكذلك هنا .[٦]

قال الرماني : " الاقتصار ، وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول في : (أعلمتُ زيدًا) هو معنى الفاعل في : (علِم زيدٌ) ، وجاز الاقتصار على الفاعل في : (علِم زيدٌ) جاز في المفعول في : (أعلمت زيدًا) ؛ لأن المعنى واحد ، ولو لم يجز الاقتصار على المفعول الأول في : (أعلمت زيدًا) لم يجز الاقتصار على الفاعل في : (علم زيدٌ) ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أنه جعل غيره يُعلمه في باب (أعلمت زيدًا). "[٧]

---

(١) انظر رأيه في : الارتشاف ٤/ ٢١٣٥ .

(٢) انظر رأيه في : علل النحو ص ٢٨٩ .

(٣) انظر رأيه في : التعليقة للفارسي ٧٢/١ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٢٠٢/١.

(٤) انظر رأيه في : الارتشاف ٢١٣٥/٤ .

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٨٧ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٢٠٣،٢٠٢/١ ، والنكت ٥٨/١ ، واللباب للعكبري ٢٥٩،٢٥٨/١ ، وتوجيه اللمع ١ /١٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٣/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٤٥،١٤٤ ، والتذييل والتكميل ٦ /١٥٤ ، والمساعد ٣٨١/١ ، والتصريح ٣٨٨/١ .

(٦) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٨٧، والتعليقة للفارسي ٧٢/١ ، ونتائج الفكر ص٢٧٠ ، واللباب للعكبري ٢٥٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٣/٤ .

(٧) شرح كتاب سيبويه ٢٠٣/١.

وذهب جماعة منهم : ابن مالك، والرضي ، وأبو حيان إلى أن المفعول الأول في باب (أعلمَ ، وأرَى) بمنزلة المفعول الأول في باب (أعطى) في كونه فاعلا في المعنى ، وقد جاز الاقتصار على أول المفعولين في باب (أعطى) فكذلك هنا .(١)

قال أبو حيَّان : " ومثال الاقتصار عليه: أعلمتُ زيدًا، وتحذف المفعولين، جرى هذا المفعول الأول في الحذف، والاقتصار عليه مجرى المفعول الأول في باب (أعطى) بجامع ما اشتركا فيه من كونه فاعلًا في المعنى".(٢)

فيجوز الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم ، وأرى) ؛ لأنه مفعول تعلق به فعل الفاعل وأثر فيه ولا يرتبط بالمفعولين : الثاني والثالث ارتباط مفعولي (علم ، وظن) في أنَّ أصلها المبتدأ والخبر ؛ فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، والفائدة ليست منعدمة في الاقتصار على هذا المفعول ، كما عدمت في الاقتصار على المفعول الأول لـ (علم)؛ إذ قد يراد الإخبار بمجرد إعلام الشخص المذكور .(٣)

القول الثاني : أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول . وهذا ظاهر مذهب سيبويه ، وقال به جماعة منهم: المبرد، وابن بابشاذ ، والسهيلي ، وابن خروف(٤) ، والشلوبين ، وابن عصفور . (٥)

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٠٠/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٤٥ ، والتذييل والتكميل ٦ / ١٥٤.

(٢) التذييل والتكميل ١٥٤/٦ .

(٣) انظر : اللباب ١/ ٢٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢ ، والتذييل والتكميل ١٥٤/٦ ، ١٥٤/٦ ، وتعليق الفرائد ٢٠٩/٤.

(٤) انظر رأي ابن خروف في : شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١ /٤١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٦٤/٢ ، ونتائج ونتائج الفكر ص ٢٧٠ ، والتوطئة ص ٢٠٧ ، والمقرب ١٢٢/١.

قال سيبويه : " الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ، ولا يجوز أن تقتَصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في البـاب الأوَّل الذي قبله[١] في المعنى وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أباك، ونَبَّأْتُ زيـدًا عمرًا أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْدًا عمرًا خيرًا منك."[٢]

فظاهر كلام سيبويه هنا أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول ، لكـن صرف شراح كتابه هذا عن ظاهره ، وتأولوا عدم الجواز بعدم الحسن.[٣]

قال السيرافي : " وقول سيبويه: " لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحـد دون الثلاثة " فإن معناه لا يحسن، ألا ترى إلى قوله: " لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذي قبله ". ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله [٤].وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتـأخرين، ربمـا قـالوا: لا يجـوز الاقتصار على واحد من الثلاثة، تلقّنًا من لفظ سـيبويه مـن غيـر تفتـيش ولا تحصيل. والصحيح ما خبرتك به " .[٥]

وإنما لم يجوزوا الاقتصار على المفعول الأول في هذا الباب ؛ لأن (أعلم، وأرى) كلمٌ دخلت لمعنى في الخبر ، وما كان كذلك لا بد له مـن الخبـر مثـل (كان)، والفائدة متعلقة بالجملة الثانية يعني : مفعولي (علم) قبل النقل [٦].

---

(١) الذي قبله : باب علم ، وظن ، وقد أجاز سيبويه الاقتصار على الفاعل فيه . انظر الكتاب ١/ ٤٠ .

(٢) الكتاب ١ /٤١ .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٢٠٣،٢٠٢/١ ، والنكت ٥٨/١ ، ونتائج الفكر ص ٢٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٣/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٣ .

(٤) قال سيبويه في جواز الاقتصار على الفاعل في باب (ظن) : " وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول : ظننت ، فتقصر كما تقول : ذهبت " الكتاب ٤٠/١ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢٨٧/١ .

(٦) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤/٢ ، ونتائج الفكر ص ٢٧٠ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥٥.

قال السهيلي : " ذكر سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول ،وتأوَّل أصحابه قوله ، قالوا: لا يجوز: لا يحسن؛ لأن المعمول الأول هو الفاعل في المعنى ، والفاعل يجوز الاقتصار عليه فتقول: علِم زيدٌ.وإنما الذي لا يجوز الاقتصار عليه المفعول الثاني الذي هو الأول قبل النقل . وعندي أنَّ كلام سيبويه محمول على الظاهر؛ لأنك لا تريد بقولك:" أعلمت زيدًا " أي: جعلته عالمًا على الإطلاق، وهذا محال، إنما تريد: أعلمته بهذا – الحديث، فلابد إذًا من ذكر الحديث الذي أعلمته به."(١)

والخلاصة : أن النحاة اختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول فيما تعدى إلى ثلاثة مفعولين من باب (أعلم ، وأرى) فذهب الأكثرون إلى جواز الاقتصار ، وهو ما أراه راجحًا؛ وذلك لأن المانع من جواز الاقتصار في باب (علم، وظن) قبل النقل هو أن المراد بيان ما استقر من حال المفعول الأول الذي هو مبتدأ في المعنى ، ولا يجوز الاقتصار على المبتدإ دون خبره ، أما بعد دخول همزة النقل ؛ فقد صار الفاعل الذي كان في باب (علم) أوَّل المفاعيل ، وقد أجاز سيبويه الاقتصار عليه ، فيحمل كلامه على عدم الحسن ؛ فالمفعول الأول فاعل في المعنى ، وكذلك هو بمنزلة المفعول الأول في باب (أعطى) والذي هو فاعل في المعنى وقد جاز الاقتصار عليه ، فقد احتج المجوزون للاقتصار بفاعلية الفاعل في المعنى من وجهين :أحدهما : أنه كان فاعلا في المعنى قبل دخول همزة النقل ، وقد جاز الاقتصار عليه ، والثاني : كونه فاعلا في المعنى مشبهًا أول المفعولين في باب أعطى مما جاز الاقتصار عليه .

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٧٠ .

المسألة الثانية

منع تقديم التمييز على عامله المتصرف لكون التمييز فاعلا في المعنى

يُنصب التمييز عن تمام الاسم نحو: عشرون درهمًا ، وعن تمام الكلام نحو قوله تعالى [١]: {اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا } ، ولا يخلو العامل في التمييز من أن يكون عاملا متصرفًا ، أو غيره[٢] فإن كان غيره ؛ بأن كان اسمًا جامدًا نحو: عشرون درهمًا ، أو فعلا غير متصرف نحو : نعم رجلاً زيدٌ ؛ فقد اتفقوا على منع تقديم التمييز عليه .[٣]

وإذا كان العامل فعلا متصرفًا نحو : تصبب زيدٌ عرقًا ؛ فقد اختلفوا في حكم تقديم التمييز عليه ؛ فنسب جواز تقديمه إلى بعض الكوفيين ومنهم الكسائي[٤]، و ذهب إليه المازني ، والمبرد من البصريين[٥]، واختاره ابن مالك[٦]، وصححه أبو حيان[٧]، واحتجوا بالسماع والقياس ، أما السماع فقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ∴ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٨] .

---

(١) من الآية رقم (٤) في سورة مريم .

(٢) ذهب ابن عصفور إلى أن العامل في تمييز الجملة هو تمام الكلام ، وعليه منع تقديم التمييز على عامله المتصرف . انظر: شرح الجمل ٤٢٨/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ٧٠/٢.

(٤) انظر : الإنصاف ٨٢٨/٢ ، واللباب ٣٠٠/١ ، والتبيين ص٣٩٤ ، والتسهيل ص١١٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٧، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٢٦٢/٩، ومنهج السالك ص٢٢٩ .

(٨) البيت من الطويل ، و ينسب للمخبل السعدي ، وهو من شواهد المقتضب ٣٧/٣، والأصول في النحو ٢٢٤/١ ، واللباب ٣٠٠/١ . والشاهد تقديم (نفسًا) وهو تمييز على عامله المتصرف (تطيب) .

أمَّا القياس فقياسًا على الحال في نحو : راكبًا جاء زيد ؛ لأن الحال كالتمييز في النصب عن تمام الكلام ، وكون المنصوب هو المرفوع في المعنى.(١)

ومنع جماعة منهم :سيبويه ، والفراء، وابن ولاَّد، والسيرافي، وابن جني، وابن بابشاذ ، والجرجاني، وابن يعيش (٢)، تقديم التمييز على عامله المتصرف، ونُسب إلى الكوفيين (٣) و أكثر البصريين(٤).

ومما احتجوا به للمنع أن التمييز في نحو : تصبب زيدٌ عرقًا فاعل في المعنى ، والأصل ، تصبب عرقُ زيد . فنقل الفعل عن الفاعل المضاف ، وأسند إلى المضاف إليه؛ فصار فاعلا في اللفظ فقط، وانتصب فاعل المعنى على التمييز؛ لأنه لا يجوز أن يرفع فعلٌ واحد فاعلين، ولو قدم بعدُ منصوبًا لأوقع موقعًا لا يقع فيه الفاعل ؛ لأن الفاعل إذا تقدم الفعل لم يرتفع به، ولا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل (٥) .

قال ابن جني : " والقياس من بعدُ حاكمٌ ؛ وذلك أن هذا المميِّز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام: تصبَّب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميِّزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل

---

(١) انظر : المقتضب ٣٦/٣، والمقتصد ٢/ ٦٩٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ /٢٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء٧٩/١ ، والانتصار ص ٨٦،٨٧ ، وشرح وشرح كتاب سيبويه ٢ /٧٨ ، والخصائص٣٨٤/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣١٨،٣١٧/٢ . والمقتصد ٢ /٦٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢ .

(٣) انظر : الأصول في النحو ٢٢٣/١ ، والهمع ٢٦٨/٢.

(٤) انظر : الإنصاف ٢ /٨٢٨ .

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٧٨،٧٧ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وعلل النحو ص ٣٩٣ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٨،٣١٧ ، والمقتصد ٦٩٤/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٢ .

على الفعل ؛ فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل"[١] .

وردُّوا قياسه على الحال بأن الحال لا تشبه التمييز إلا في كونها نكرة منصوبًة ، وهي تخالف التمييز في أنَّ معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها فقد استوفى عاملها فاعله لفظًا ومعنى ، فيجوز تقديمها عليه ،كما جاز تقديم المفعول به على الفعل المتعدي في نحو : زيدًا ضربَ عمرو، أما العامل في التمييز فلم يستوف فاعله إلا لفظًا ، والحال لم تكن فاعلة في الأصل ؛ لأنها في الأصل مفعول فيها كالظرف ، أما كونها هي الفاعل في المعنى ، فهي تشبه خبر (كان) في أنه نفس اسمها في المعنى، وخبر كان يجوز تقديمه عليها ، لكن لا يجوز تقديم اسمها لكونه فاعلا في المعنى.[٢]

وردَّ ابن مالك منع تقديم التمييز على عامله بوجوه[٣] : منها أنه لو صح اعتبار فاعلية التمييز في الأصل لصح اعتبار مفعولية نائب الفاعل قبل نيابته عن الفاعل في جواز تقديمه ، والأمر بخلاف ذلك .

قال ابن مالك : " الرابع أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور."[٤]

---

(١) الخصائص ٣٨٤/٢ .

(٢) انظر: الانتصار ص ٨٦،٨٧ ، والخصائص ٣٨٤/٢،٣٨٥، والمقتصد٦٩٥/٢ ، والإنصاف ٢ /٨٣١،٨٣٢ ، والتبيين ص٣٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٩٠/٢ ، ومنهج السالك ص ٢٢٩.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٠/٢ .

والحق أن التمييز إنما ينصب عن تمام الكلام كنصب الحال ، لكن عامل الحال استوفى فاعله لفظا ومعنى، أما التمييز فلم يستوف فاعله إلا لفظا فقط ؛ فصار التمييز في المعنى كالفاعل الذي لا يجوز تقديمه على فعله .

وقد نسب إلى سيبويه أن المنع إنما هو لكون التمييز فاعلا في المعنى(١)، والذي في كتاب سيبويه أن الفعل في نحو : تفقأت شحمًا ، أنفذ إلى عمل النصب، ولم يقوَ قوة الفعل المتعدي فجرى مجرى الصفة المشبهة ، والأسماء الجامدة في عدم النفاذ إلى المفعول ، وإذا كانت الصفة المشبهة والأسماء الجامدة تنصب التمييز فالفعل أجدر . فضعف عمله في التمييز ، فمنع التقديم (٢)

والخلاصة أن كون التمييز فاعلا في المعنى مانع من تقديمه على عامله المتصرف عند مَنْ منعه باعتبار معنى الفاعلية ، والتزام حكم الفاعل في الأصل من منع تقدمه على فعله باقيًا على بابه.

---

(١) انظر : الانتصار ص٨٦ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٨/٢ ،، شرح المقدمة المحسبة ٣١٧/٢ ،

(٢) انظر الكتاب ١ /٢٠٤،٢٠٥ ، والمقتضب٣٦/٣ ، والأصول في النحو ٢٢٣/١ وشرح كتاب سيبويه ٨٢،٨١/٢ ، والتذييل ٢٦٤/٩ .

المبحث الثاني

ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى الجرِّ

وفيه سبع مسائل :

المسألة الأولى : إتباع فاعل المعنى المضاف إليه المصدر بالرفع

يضاف المصدر إلى الفاعل ، وينصب المفعول به نحو : عجبت من ظلمك نفسَك ، وعجبت من كسوة زيدٍ أباه [١] ، ويتبع فاعل المصدر بالجرِّ على اللفظ ، فتقول في العطف : عجبت من ضربِ زيدٍ وعمروٍ ، واختلف النحاة في جواز إتباع معمول المصدر ، وهو فاعل المعنى بالرفع على المحل على النحو التالي :

المذهب الأول : جواز إتباع المضاف إليه المصدر وهو فاعل في المعنى بالرفع مراعاة لمحله مطلقًا بالنعت والبدل ، والعطف ، والتوكيد ، وهو مذهب الكوفيين [٢] ومن وافقهم من البصريين والمتأخرين [٣]، قيل : لأن هؤلاء لا يشترطون المحرز ، أي : الطالب لوجود المحل . واستدلوا بالسماع ، ومنه في الإتباع بالعطف : قراءة الحَسَن [٤] : (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعون) .

---

(١) انظر : الكتاب لسيبويه ١ /١٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٩٦.

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٩٦،٩٧ ، ٢/ ٣٢٤ ، والهمع ٢٠٧/٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٠٦،٢٠٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٥/١ ، والإيضاح للفارسي ص ١٤٥ ، والمرتجل ص٢٤٣ ، والتبيان للعكبري ١٣٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش٣٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/٣، والتذييل والتكميل ٩٣/١١ ، والمقاصد الشافية ٢٥٦/٤ ، والتصريح ١٠/٢ .

(٤) من الآية رقم (١٦١) في سورة البقرة . والقراءة في مختصر ابن خالويه ص ١٨ ، والمحتسب ١١٦/١ .

ومن الإتباع بالنعت رفعًا قول الشاعر [١] :

حتى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وهَاجَهُ ∴ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومُ .

قال الفراء : " ومن ذلك قول العرب: عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض، وبعضِها على بعض. فمن رفع ردَّ البعض إلى تأويل البيوت ؛ لأنها رفع ألا ترى أن المعنى: عجبت من أن تساقطت بعضها على بعض. ومن خفض أجراه على لفظ البيوت، كأنه قال: من تساقُط بعضِها على بعض "[٢]

فأتبع الفراء المضاف إليه المصدر بالبدل رفعًا ؛ لكونه فاعلا في المعنى .

والمسموع عن العرب إتباع فاعل المعنى المضاف إليه المصدر بالرفع مطلقًا كما جاز إتباعه بالجرِّ على اللفظ .

وقال الفارسي : " وتقول على هذا : أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو بكرًا؛ فترفع عمرًا ، تحمله على المعنى ، إذا كان زيد فاعلا ؛ لأن موضعه إذا كان فاعلا رفع، وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله:

* طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومُ * ، فالمعقب في المعنى فاعل "[٣]

---

(١) البيت من الكامل وهو للبيد في ديوان ص١٥٥ ، وشرح المفصل ٣٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٤٠٥/٣ . تهجر : عجل الرواح إلى الماء ، وهاجه : حركه ، ويروي : وهاجها، والضمير للأتان . المعقب : الطالب حقه مرة إثر مرة ، : أي :إن هذا الحمار الوحشي حرك الأتان لطلب الماء طلبا حثيثًا . والشاهد : رفع (المظلومُ) إتباعًا لفاعل المصدر المجرور ؛لأنه فاعل في المعنى .

(٢) معاني القرآن ١/ ٩٦.

(٣) الإيضاح ص١٤٤،١٤٥ .

وقال ابن مالك : " ومن شواهد الرفع قراءة الحسن : (عليهم لعنة اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون) فهذا شاهد على رفع المعطوف؛ لكون المجرور فاعلا في المعنى "[١].

المذهب الثاني :أنه لا يجوز إتباع الفاعل المضاف إليه المصدر بالرفع، ونسب هذا إلى سيبويه ، ومحققي البصريين ، وقال به ابن جني ، وأبو حيَّان ــ في البحر المحيط ــ و ابن هشام.[٢]

وحجتهم : أن هذا المصدر (لعنة) لا يعمل ؛لأنه لا ينحلُّ لــ (أنْ) والفعل، لعدم قصد العلاج فيه ، وإن سُلم بعمله ،فلا محرز للموضع ؛ فلا يرفع الفاعل إلا بعد تنوين المصدر ، والتنوين مانع من الإضافة ، فلا يجوز العطف عليه .[٣]

قال أبو حيَّان : "لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ يَنْحَلُّ لِأَنْ وَالْفِعْلِ، فَيَكُونُ عَامِلًا. سَلَّمْنَا، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ لِلْمَجْرُورِ بَعْدَهُ مَوْضِعًا. سَلَّمْنَا، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ."[٤]

وخرجت قراءة الحسن على وجوه منها :أنها على إضمار فعل دلَّ عليه المصدر ، أي وتلعنهم الملائكة ، أو أن الملائكة معطوفة على (لعنة) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة أي : ولعنة الملائكة ، أو أن تكون الملائكة مبتدأ ،حذف خبره لفهم المعنى : أي : والملائكة والناس يلعنونهم . [٥]

---

(١) شرح التسهيل ٣/١٢٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٩١ ، والمحتسب ١/١١٦ ، والبحر المحيط ١ /٦٣٥ . ومغني اللبيب٢/١٣٤،١٣٥ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ١١/٩٣ .

(٤) البحر المحيط ١/ ٦٣٥.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ١١٦،١١٧، والبحر المحيط ١/٦٣٥،٦٣٦ ، وروح المعاني ٢/٢٩ .

وتُؤول البيت على وجوه منها : أن يكون (المظلوم) فاعلا لــ (طلب) المضاف إلى المفعول (المعقب) ، ويكون الماطل [١] هنا المعقب . أو أن يكــون المظلوم فاعلا لــ (حقَّ) ، أو بدلا من الضمير المستتر في الــ (المعقب). [٢]

المذهب الثالث : مذهب الجرمي وهو إجازة الإتبــاع بــالرفع فــي العطف والبدل ، ومنعه في النعت والتوكيد ،وعلل ذلك بأن العطف والبــدل مــن جملة أخرى ، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول بخلاف النعت والتوكيد فإن العامل فيهما واحد .[٣] .

والصحيح المذهب الأول لورود السماع به ، ولا حاجة لتكلف التأويل في المسموع عن العرب دون ضرورة .

والخلاصة : أنَّ النحاة اختلفوا في جواز إتباع المضاف إليه المصدر وهو فاعل المعنى بالرفع ــ فمن منعه اشترط وجود المحرز ؛ لأنه يعتبره من قبيــل العطف على الموضع ، ومن لا يشترط المحرز أجازه احتاجًا بالسماع عــن لغــة العرب ، ومن أجازه في بعض دون بعض كالجرمي اعتل باختلاف العامل في البدل والعطف ؛ لأنه من جملة أخرى ، واتحاد العامل في النعت والتوكيد ، ومحــال أن يكون الشيء مرفوعًا مجرورًا في وقت واحد. وأرى أن العطف في نحوه من قبيل الحمل على المعنى ، فجواز الإتباع بالرفع ؛ لأن الفاعل مرفوع في المعنــى بعــد تأويل المصدر بالفعل ، فلا معنى لاشتراط وجود المحرز ، وإنمــا هــو اعتبــار لأصالة الفاعل في الرفع[٤] . والحمل على المعنى كثير في كلام العرب .

---

(١) المطل بالدين: الليان به ، يقال : مطله وماطله بحقه . انظر : الصحاح ١٨١٩/٥ (مطل) .
(٢) انظر : التذييل والتكميل ١١ /٩٦ ، والمقاصد النحوية ١٤٠٧/٣ ، والتصريح ١٠/٢.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١ /٩٣ . والقسم النحوي من شرح التسهيل للمرادي ص ٦٩١ .
(٤) انظر : الخصائص ١/ ٢٨٢.

المسألة الثانية

ضبط الصفة المشبهة باستحسان جرِّ فاعلها في المعنى

الصفة : ما دلت على معنى ومن قام به ، وهي بذلك تشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة باسم الفاعل . وهي تشبهه في الدلالة على المعنى ، ومن قام به ، وأنها تؤنث وتثنى وتجمع . (١)

قال ابن مالك : " الصفة المشبهة باسم الفاعل : هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ". (٢)

ويرى ابن مالك أن ضبطها بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت ، وبمباينة وزنها لوزن المضارع ؛لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها ؛ لأنها تبنى من نحو : عرض ، وطرأ ، ولو كانت مباينة المضارع لازمة لها لم يعدّ منها ما وازن المضارع من أسماء الفاعلين نحو : منطلق اللسان(٣) ." (٤)

قال ــ في الألفية ــ :

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ∴ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسمَ الفاعل(٥)

وقال ــ في شرح الكافية الشافية ــ: " وإنما يضبطها ضبطًا جامعًا مانعًا ما ذكرته من الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى " .(٦)

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٤٠ ، والتصريح ٤٥/٢ .
(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٥٤/٢ .
(٣) يرى الفارسي والزمخشري أن الصفة المشبهة لا تجري على فعلها . انظر: الإيضاح ص ١٣٨، والمفصل ص ٢٣٠.
(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٥.
(٥) الألفية ص ٣٦.
(٦) شرح الكافية الشافية ٢ /١٠٥٥ .

ويخرج بذلك اسم الفاعل المتعدي مطلقًا [١]، واسم الفاعل اللازم الذي لا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل في المعنى كـ(قائم ، وجالس) مما ليس فيه معنى فعيل [٢] ونحوه من أبنية الغرائز ، فإن كان في اللازم معنى أبنية الغرائز ، صلح للإضافة للفاعل، والتحق بالصفة المشبهة نحو : منطلق اللسان .[٣]

وإنما قُيِّد الفاعل بكونه فاعلا في المعنى ؛ لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف، فلم يبق فاعلًا إلا من جهة المعنى ، فليس المضاف إليه فاعلاً لفظًا ومعنى، حتى يقال: إنَّ خَفْضه من رَفْع؛ [٤] ؛ لأنه لأنه يلزم من ذلك إضافةُ الشيء إلى نفسه، وإنما هي من جهة كون المضاف إليه منصوبًا. [٥]

وقد اعترض ابن الناظم على والده في ضبطه الصفة المشبهة باستحسان جرِّ فاعلها في المعنى ؛ لأن هذا الضابط يلزم منه الدور، فالعلم باستحسان جرِّ فاعلها في المعنى موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة ، والعلم بالمعرِّف يجب تقدمه على العلم بالمعرَّف. وعرَّفها بأنها : "ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث".[٦]

---

(١) منع الجمهور بناء الصفة المشبهة من الفعل المتعدي . انظر : التصريح ٢/ ٤٥.

(٢) أجاز المغاربة دخول نحو هذا في باب الصفة المشبهة . انظر التذييل والتكميل ١١/ ٨ ، والمساعد ٢/٢١٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٩ ، والمقاصد الشافية ٤/٣٩١ ، وشرح الأشموني ٤/١٢٢.

(٤) هي مسألة خلاف؛ فمن النحاة من ذهب إلى أن الإضافة من نصب ، ومنهم من قال: إن الإضافة من من النصب الناشئ عن = =الرفع ، ومذهب ثالث يقول بجواز كونها من رفع ، أو من نصب . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٨٥ ، والتذييل والتكميل ١١/ ٨،٩ ، والمساعد ٢/٢١٢.

(٥)انظر : توضيح المقاصد ٢/٨٧٤ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٩١،٣٩٢ ، وشرح الأشموني ٤/١٢٢.

(٦) انظر : شرح ابن الناظم ص ٣١٨،٣١٧ .

وقد أجاب الشاطبي بأن المعتمد في ضبط الصفة المشبهة ما ذكره ابن مالك من اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى [١] ، ولا يعتبر في استحسان جر الفاعل سوى عدم عمل اسم الفاعل العلاجي[٢] لازمًا بنصب الظرف نحو : زيد قائم أبوه غدًا ، ومتعديًا بنصب المفعول نحو : زيد ضارب أبوه عمرًا ، فإذا عمل فالعلاج له لازم ؛ فلا تستحسن فيه الإضافة؛ فيخرج عن حدِّ الصفة المشبهة الدالَّة على الثبوت.[٣]

وأجاب ابن هشام والأشموني ، والشيخ خالد بأن العلم بالاستحسان إلى الإضافة موقوف على المعنى ، لا على العلم بكونها صفة مشبهة، فلا دور. [٤]

قال ابن هشام : " العلم بحسن الإضافة، موقوف على النظر في معناها؛ لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور؛ كما توهَّمه ابن الناظم ".[٥]

والخلاصة :أن ضابط الصفة المشبهة هو استحسان جرِّ فاعلها في المعنى بها ، وأن هذا الضابط إنما هو بالنسبة إلى اسم الفاعل لتتميز به عنه ؛ فيخرج بذلك اسم الفاعل المتعدي؛ لأن الإضافة فيه ممتنعة عند الجمهور؛ فلا يقال : زيد ضاربُ الأبِ . تريد :ضاربٌ أبوه ؛ لأنه يوهم الإضافة إلى المفعول ، ويخرج أيضًا اسم الفاعل اللازم غير الدالِّ على الغريزة ،فإن دلَّ فهو ملحق بالصفة المشبهة نحو : منطلق اللسان ، ويُسقط اعتراض ابن الناظم على والده بلزوم الدور أن العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها بدلالتها على الثبوت، وعدم العلاج الظاهر في نصب الظرف ، والمفعول .لا على العلم بكونها صفة مشبهة .

---

(١) انظر : التسهيل ص ١٣٩ .
(٢) الفعل العلاجي: ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب، والشتم. انظر: التعريفات ص ١٧٥ .
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٣٩٢/٤ــ ٣٩٥ .
(٤) انظر : أوضح المسالك ٣ /٢٤٧ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٢٢ ، والتصريح ٤٧/٢ .
(٥) أوضح المسالك ٢٤٧/٣ .

المسألة الثالثة

عدم تعرُّف الصفة المشبهة بإضافتها إلى فاعلها في المعنى المعرَّف بـ(أل)

يكتسب المضاف الذي ليس وصفًا التعريف بإضافته إلى المعرفة ، نحو : غلام زيد ؛ لأن إضافته معنوية ، وإضافة الوصف إلى معموله المعرفة لا تُكسبه تعريفًا ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ غدًا ؛ لأن الإضافة لفظية على تقدير الانفصال بوجود التنوين ؛ لأن معناه : ضاربٌ زيدًا .

وأصل الصفة المشبهة باسم الفاعل أن يرتفع فاعلها بها فتقول : هذا رجلٌ حسنٌ وجهُهُ ، ثم توسعت العرب فقالوا : هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ ، بإضافة الصفة إلى فاعلها في المعنى ، بعد نقل الضمير من فاعل الصفة ، وصيرورته مستكنًّا في الصفة فاعلاً لها، ولما نقلوا الضمير جعلوا (أل) معاقبة له؛ لاستواء (أل) والضمير في أنهما يُعرِّفان ما يلحقان به ، فعلوا ذلك ؛ لأن وجهه كان معرفة في الأصل ، فأحبوا أن توضع موضعه معرفة مثله لا تعرِّف الأول [١] .

وإذا رفعت الصفة الضمير المستكنَّ ؛ فلا ترفع (الوجه) ؛ لأنه لا يرتفع بفعل واحد اسمان ظاهران، ولا ظاهر ومضمر، فكيف بالمحمول على المحمول عليه ؟!، فبطل أن يكون الوجه فاعلا للصفة في اللفظ ، ولا بد من ذكر الوجه ؛ ليُعلم أنَّ الفعل كان له ؛ فذكر في صورة الفضلة ، فلا يُنصب ؛ لأن الصفة ليست بمعنى فعل متعدٍ ، فيختار الجر ؛ لأن الأسماء على حدها من الإضافة ما لم يحدث فيها معنى المضارعة [٢] .

---

(١) انظر : المقتضب ٤/١٥٨،١٥٩ ، وعلل النحو ص ٣٨٥، والمقتصد ١/٥٤١ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ١/ ١٣١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/٥١،٥٢ ، المقتصد ١/ ٥٣٩،٥٤٠ .

قال عبد القاهر: "الوجه في قولك : مررت برجل حسنِ الوجهِ ، فاعل في المعنى دون اللفظ، وفي قولك: مررت برجل حسنٍ وجهُهُ فاعل لفظًا ومعنى".(١)

والمضاف في هذا الباب لا يكتسب تعريفًا ، فهو مضاف إلى معرفة ،لا يكون بها معرفة أبدًا ، فإذا أردت تعريفه أدخلت عليه (أل) فتقول : مررت بزيدٍ الحسنِ الوجهِ ، وليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف في هذا الباب .(٢)

وقد عللوا عدم اكتساب الصفة المشبهة التعريف مع أنها مضافة إلى معرفة في نحو : مررت برجل حسن الوجه ، بأنها مغيرة عن أصلها ، وما بعدها فاعل لها فأصلها : مررت برجل حسنٍ وجهُه، والفاعل لا يُعرِّف فعله ، فالصفة على تقدير الانفصال بوجود التنوين (٣).

قال الفارسي : " حسنُ الوجهِ مثل : حسنٌ وجهُه ، في أنه غير متعرف بالإضافة إلى الوجه كما لم يكن متعرفًا بارتفاع وجهه به "(٤)

وقال ابن يعيش: قالوا: "مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ، وهندٍ الجائلةِ الوِشاح(٥)، وساغ ذلك من قِبَل أنَّ الإضافة لا تكسوهما تعريفًا من حيثُ كان النّيّةُ فيها الانفصال ؛ إذ التنوينُ مرادٌ، والمضافُ إليه في نيّةِ المرفوع؛إذ كان فاعلًا في المعنى فلمّا كانت الإضافةُ لا تكسوهما تعريفًا، ولا تخصيصًا؛ لم يمتنع دخولُ

---

(١) المقتصد ١/ ٥٤٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٩٩،٢٠٠ ، واللامات ص ٥١.

(٣) انظر : الأصول في النحو ١/١٣٣،١٣٤ ، والبغداديات ص ١٣٦ ، وعلل النحو ص٣٨٦ ، والمقتصد ١/٥٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٢ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٣٤ .

(٤) البغداديات ص ١٣٦.

(٥) جائلة الوشاح : هيفاء ، والهيف : ضمور البطن والخاصرة، وهو من الكناية . انظر : أساس البلاغة ١٥٨/١ (جول).

الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف، كما لا يمتنع دخولُهما على النكرة غيرِ المضافة " (١)

والخلاصة : عدم اكتساب الصفة المشبهة باسم الفاعل التعريف بإضافتها إلى المعرفة ؛لأنها على نية الانفصال بتقدير التنوين ؛ لأن ما بعدها فاعل لها في المعنى ، فأصلها : حسنٌ وجهه ، وأضيفت إلى فاعلها بعد نقل الضمير عنه إليها وصيرورة الفاعل في صورة الفضلة ؛لأنه لا يرتفع فاعلان بمعمول واحد ، ولا تصل إليه بنصب ؛لأنها ليست بمعنى فعل متعدٍّ ، فلم يبق إلا الجرُّ على حدِّ اتصال الأسماء الخالية من مضارعة الفعل بعضها ببعض .

(١) شرح المفصل ٢/١٣٢.

المسألة الرابعة

رفع تابع معمول الصفة المشبهة المجرور لكون متبوعه فاعلا في المعنى

أصل معمول الصفة المشبهة الرفع على الفاعلية نحو : مررت برجل حسنٍ وجهُه ، ثم تحول الضمير عن المعمول ، واستكنَّ في الصفة فاعلا لها ، وذُكر (الوجه) ليعلم أن الفعل كان له ثم تحول عنه ، وبقي في صورة الفضلة ، فجاز نصبه نحو : الضارب الرجلَ ، والأحسن جرّه ؛ لأن الصفة مصوغة من الفعل اللازم ، فلا تنصب المفعول به ــ كما مرَّ ــ .

ويتبع معمول الصفة المشبهة عند جمهور النحاة بجميع التوابع [(١)] على اللفظ رفعًا ونصبًا وجرًّا ،ومنها عطف النسق نحو : مررت برجل حسنٍ وجهُهُ وأنفُهُ ، أو حسنٍ وجهًا وأنفًا ، أو حسنِ وجهٍ وأنفٍ.[(٢)].

ولا يجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة المجرور على الموضع ، فلا تقول : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ والأنفُ ؛لعدم السماع ، وقد نسب إلى الفراء[(٣)] جواز رفع معمول الصفة المجرور ، نحو : هذا قويٌّ اليدِ والرجلُ .

قال السيوطي : " وَلَا يجوز فِي تَابع مَعْمُول الصّفة المشبهة إِلَّا اللَّفْظ أَي : الإتباع عَلَيْهِ إِن رفعًا فَرفع وَإِن نصبًا فنصب وَإِن جرًّا فجرٌّ، وجوَّز الفراء رفع

---

(١) منع الزجاج ومتأخرو المغاربة أن ينعت معمول الصفة المشبهة . فلا يقال : مررت بالحسن الوجهِ الجميلِ . فقيل: إن علة المنع أن النعت للبيان ،وقد بُيِّن المعمول بالصفة المشبهة ؛لأنها له في الحقيقة ، وقيل :إن الصفة المشبهة ضعيفة في العمل . فلم تقوَ أن تعمل في الموصوف والصفة معًا . انظر : التذييل والتكميل ٣٤/١١،٣٥ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٢٣٥٤/٥ .

(٣) انظر : منهج السالك لأبي حيان ص ٣٥٩،٣٦٦ ، ومغني اللبيب ١٢٢/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٨٠٥/٦ ، وهمع الهوامع ٦٧/٣،٦٨ .

تابع مجرورها؛ لأنّه فاعل في المعنى نَحْو مَرَرْت بِالرجلِ الْحسن الْوَجْـهِ نَفسُـه وَأَنْفُه ، وغيره قال : لم يسمع ذَلِك ."[١] .

ورفع تابع معمول الصفة المشبهة المجرور ،إن صح فهو للحمـل علـى المعنى ،لا على الموضع ؛ لأن المعمول في نحو : مررت برجل حسن الوجهِ لـم يبق مرفوعًا إلا من حيث المعنى ، بعد انتقال الضمير منه إلى الصفة .[٢]

قال المبرد : " تَقول: هَذَا حسنٌ وَجهُه ؛ فترفع الوجه بِأَن الفِعل له. فإذا أدخلت الْألف واللام قلت: هَذَا الْحسنُ وَجهُه ، فتقديره : هَذَا الَّذِي حسُنَ وَجهُـه كَمَا تَقول : هَذَا الْقَائِم أَبوهُ ؛ فَلَا معنى للإضافة هَاهُنَا.فَإِذا قلـت: هَـذَا الْحسـنُ الْوَجْهِ فَإِنَّمَا هُوَ مَنْقُول من هَذَا .[٣]

وقال السيرافي : " لا يرتفع فاعلان بفعل واحد، إلا على سبيل العطف، ولم يجز أن يبقى الضمير الذي في الأب والوجه؛ لأنك قد جعلت ذلك الضـمير بعينـه فاعلا، وجعلته مستكنًّا في الفعل، فبطل أن يكون الوجه مرفوعًا لمّا جعلت ضـمير الأول فاعلا في (حسن) ، ولم يكن بد من ذكر الوجه؛ لأنك لو لم تذكره لم يعلم أن الحسن في الأصل للأول، أو منقول إليه عن غيره، فذكرت الوجـه؛ لـيعلم أن الفعل كان له، ونقل عنه ؛فلما ذكرته للحاجة إليه ؛ وكان متعلقا بالفعل وقد ارتفع بالفعل غيره، وجب أن يكون محله كمحل المفعول لفظًا، والمفعول قد يكون نصبًا إذا نوّن اسم الفاعل، وقد يكون جرًّا إذا أضيف إليه اسم الفاعل، فجاز في (الوجه) النصب والجر على ذلك المعنى" [٤].

---

(١) همع الهوامع ٣ /٢١٠ .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٥١،٥٦ ، والكناش لصاحب حماة ١/٣٣٥ .

(٣) المقتضب ٤/٢٢٢ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٥١ .

والخلاصة : أن الحكم الإعرابي للفاعل وهو الرفع يزول بإضافة الصفة المشبهة إليه ، ولا يصير فاعلا إلا من حيث المعنى ، ولا يقال: إنَّ له موضعًا ؛ لأن الصفة المشبهة رفعت الضمير المستكن فيها بأنه فاعل ، وصار الفاعل الظاهر في صورة الفضلة ، فلا يجوز أن يتبع بالرفع عند من أجاز ، وهو الفراء إلا للحمل على المعنى .

المسألة الخامسة

إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة بإضافته إلى فاعل المعنى

علامة الصفة المشبهة التي تميزها عن اسم الفاعل هي استحسان جرِّ فاعلها بها، والأصل عدم إضافة اسم الفاعل إلى فاعله في المعنى؛ لأنه دالٌّ على الحدث والعلاج، وهو نفس مرفوعه في المعنى، والشيء لا يضاف إلى نفسه.(١)

وقد يعاملون اسم الفاعل معاملة الصفة المشبهة ؛ فيضيفونه إلى فاعل المعنى ، وينصبون فاعله على التمييز إن كان نكرة ، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وذلك إذا قصد ثبوت معناه .(٢)

قال ابن مالك : " وأشرت بقولي: "وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة" إلى أنَّ قصد ثبوت معنى اسم الفاعل يسوّغ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، ونصبه إيَّاه على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ".(٣)

و إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة الإجراء المذكور ليس على إطلاقه ، بل فيه تفصيل؛ فلا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مصوغًا من مصدر الفعل اللازم أو المتعدي ، والمتعدي قد يكون متعديًا بنفسه أو بحرف جر ، وكما يكون متعديًا لواحد يتعدي أيضًا لاثنين أو أكثر .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١١٣،١٠٩/٤ ، وتوضيح المقاصد ٨٧٣/٢ ، وشفاء العليل ٢/ ٦٤١، وتمهيد القواعد ٢٨١٥/٦ ، والتصريح ٢٠/٢ ، وموصل النبيل ص ٨٨٠،٨٧٩،٨٦٩،٨٦٨ .

(٣)شرح التسهيل ١٠٤،١٠٣/٣ .

أما المصوغ من الفعل اللازم نحو : زيدٌ قائمُ الأبِ ؛ فقد نقل أبو حيان عن المغاربة أنه من قبيل الصفة المشبهة [١].والجمهور على أنه ليس من قبيل الصفة المشبهة ، وأنه لا يجوز إجراؤه مجرى الصفة المشبهة ؛ إلا إذا قصد ثبوت معناه .ونقل الشيخ خالد الاتفاق على جواز إجرائه مجرى الصفة المشبهة [٢]. ولا يجوز إجراؤه إلا على ضعف وقلة في الكلام . أما جواز إجرائه ؛فلأنه يرفع السببي نحو : زيد قائمٌ أبوه ؛ فيجوز جر السببي ونصبه؛ لأنهما فرعا الرفع ، مع أمن اللبس بعدم الوصول إلى المنصوب ، وأما ضعفه ؛ فلأن الصفة لا تضاف إلى مرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها إليه إلى ضمير موصوفها ، ولا يحسن إسناد الكتابة إلى الموصوف في نحو : زيد كاتب الأبِ إلا بمجاز بعيد سرى من المضاف إليه وهو الأب في نحو : كاتبٌ أبوه ، إلى المضاف إليه وهو الهاء ، فهو من الإسناد إلى المضاف إليه وإرادة المضاف .[٣]

أما إذا كان اسم الفاعل مصوغًا من مصدر الفعل المتعدي بنفسه ففي جواز إجرائه مجرى الصفة المشبهة وإضافته إلى فاعل المعنى خلاف بيانه كالتالي :

ذهب كثير من النحويين إلى المنع ؛ فلا يقال في نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمرًا : زيد ضاربُ الأبِ عمرًا ؛ لأن معنى الفعل المتعدِّي ينافي قصدَ الثبوت ظاهرًا، إذ كان المفعول مطلوبًا للفعل، وربما ظُنَّ أنّ المعمول المقرون به هو مفعوله الأصلي ، وقد مال إليه أبو حيان.[٤]

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٥/١١ ،وشرح التسهيل للمرادي ص٦٧٧ .

(٢) انظر : التصريح ٢٠/٢ .

(٣) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص٣١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤٤٣/٣ ، والتصريح ٤٦/٢ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٥١/١١ ،وتمهيد القواعد ٢٨١٦/٦ ، والمقاصد الشافية ٣٩٨/٤، والتصريح ٤٥/٢.

قال أبو حيان : " والأحوط ألّا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع، فيقاس على الكثير؛ لأن القليل يقبل الشذوذ ".(١)

ونُقل عن الأخفش جوازه عن طائفة من النحويين .(٢) ونُقل عن الفارسي ــ في التذكرة ــ جوازه إجرائه مطلقًا ، وشرط ابن مالك وغيره أمن اللبس.(٣)

ونقل عن ابن عصفور ، وابن أبي الربيع (٤) التفصيل في المسألة ، فإن لم يحذف المفعول ، أو حذف اختصارًا لم يجز إجراؤه ، وإن حذف اقتصارًا بأن لم يتعلق غرض المتكلم به جاز ، أما عدم جواز الإجراء عند ذكر المفعول ؛ فلاختلاف جهة التعدي والتشبيه، والمحذوف اختصارًا كالثابت، أما جوازه عند حذف المفعول اقتصارًا؛ فلموافقته السماع في ذلك ومنه قول الشاعر:(٥)

مَا الرَّاحِمُ القلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظُلِمَا ∴ ولَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وإِنْ حُرِمَا . (٦)

قال السيوطي " قَالَ ابْن عُصْفُور وَابْن أبي الرّبيع إِنَّمَا يجوز إِن حذف الْمَفْعُول اقتصارًا ، فَإِن لم يحذف أصلا لم يجز ، وَكَذَا إِن حذف اختصارًا ؛ لِأَنَّهُ كالمثبت فَيكون الْوَصْف إِذْ ذَاك مُخْتَلف التَّعَدِّي والتشبيه وَهوَ وَاحِد ؛وَذَلِكَ لَا يحوز، وَبَيَانه أَنه من حَيْثُ نصب السببي أَو جَرّه يكون مشبهًا باسم الْفَاعِل

(١) التذييل والتكميل ٥٢/١١ .
(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥١/١١ ، والارتشاف ٥ /٢٣٥٨.
(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٠٤، والارتشاف ٢٣٥٩/٥ .
(٤) انظر : الكافي في الإفصاح ١٠٤٣/٢ .
(٥) البيت من البسيط ، مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٠٤/٣ ، والتذييل والتكميل ٥٠/١١ ، والمقاصد النحوية ١٤٦٣/٣ ، والشاهد : (الرَّاحِمُ القلْبِ) فالراحم : اسم فاعل متعد حذف مفعوله اقتصارًا ، فجرى مجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى فاعل المعنى .
(٦) انظر : التذييل والتكميل ٥١/١١ ، وارتشاف الضرب ٢٣٥٨/٥ ، وتوضيح المقاصد ٨٧٣/٢ .

الْمُتَعَدِّي وَمن حَيْثُ نصب الْمَفْعُول بِهِ يكون اسْم فَاعل مُتَعَدِّيا مشبهًا بالمضارع ؛ فاختلفت جِهَة تَعديه وجهة تشبيهه من حَيْثُ صَار شَبِيها بِأَصْل فِي الْعَمَل شَبِيها بفرع فِي الْعَمَل فَصَارَ فرعًا لأصل وفرعًا لفرع ، وَلَا يكون الشَّيْء الْوَاحِد فرعًا لشيئين.(١)

وذهب الرضي إلى أنه إذا حذف المفعول ؛ لا يجوز إجراؤه مجرى الصفة المشبهة اتفاقًا ؛ لئلا يشتبه فاعل المعنى في جرِّه أو نصبه بالمفعول ، وإن ذكر المفعول بعد الفاعل جاز مع أمن اللبس عن الفارسي (٢).

فالمانع من إجراء اسم الفاعل المتعدي مجرى الصفة المشبهة عند النحاة خوف التباس فاعل المعنى المجرور والمنصوب بالمفعول به الأصلي ، وهذا اللبس متحقق عند الرضي بعدم ذكر المفعول به ، فلا يجوز الإجراء حيث ذكر ، وعنده غيره اللبس متحقق بوجود المفعول به ،فإن ذكر أو كان في حكم المذكور ؛ فلا يجوز إجراؤه .

وإن تعدى المفعول به إلى مفعوله بحرف جر ؛ فقد نقل عن الأخفش جواز إجرائه ، فتقول : زيد مارٌّ الأبِ بزيد ، بنصب الأب وجره ؛ ونقل تصحيح ذلك عن ابن عصفور ، ودليلهما قول العرب: هو حديث عهدٍ بالوجع ، ومنعه الجمهور ــ وتأولوه بأن بالوجع متعلق بعهد وليس متعلقًا بحديث .(٣)

وإن تعدى اسم الفاعل إلى أكثر من مفعول، فلا يجوز إجراؤه مجرى الصفة المشبهة باتفاق(٤)

---

(١) الهمع ٣/٧١ .
(٢) انظر : شرح الكافية ٣/٤٤٤.
(٣) انظر : التذييل والتكميل ١١/٥١ ، والمساعد ٢/٢٢٢ ، والهمع ٣/ ٧٢ .
(٤) انظر : المساعد ٢/٢٢٢ ،والتصريح ٢/٢٠ .

والخلاصة : أن اسم الفاعل يدل على العلاج والحدوث بخلاف الصفة المشبهة الدالَّة على الثبوت، وقد اختلف النحاة في جواز إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة وإضافته إلى فاعله في المعنى ونصبه على التمييز ، فأجاز جمهور النحاة إجراء اسم الفاعل المصوغ من مصدر الفعل اللازم ــ إن قصد ثبوت معناه ــ مجرى الصفة المشبهة في ذلك، على قلة وضعف في الكلام ، و في جواز إجراء المتعدي بنفسه هذا الإجراء خلاف ، حيث ذهب كثير إلى المنع ، وأجازه بعضهم على خلاف في اشتراط أمن اللبس أو عدم اشتراطه ، وفصَّل بعضهم فأجاز الإجراء مع حذف المفعول به اقتصارًا ،ومنعه مع ثبوته أو حذفه اختصارًا ، ونقل عن الأخفش وابن عصفور جواز إجراء المتعدي بحرف الجر ، ومنعه الجمهور ، ولا يجوز هذا الإجراء في المتعدي لأكثر من مفعول . وأرى أن الراجح جواز إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة وإضافته إلى فاعل المعنى ، ونصبه على التمييز إن كان نكرة ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة إن قصد ثبوت معناه حيث أمن لبسه بالمفعول في اللازم أو مع حذف المفعول اقتصارًا لموافقة السماع .

المسألة السادسة

تضمين الجامد معنى المشتق وإضافته إلى فاعل المعنى

تُضمن الذوات الخالية من معنى الفعل معناه وتؤول بمشتق ؛ فينعت بها ؛ ويكون لها ما للمشتق من العمل .(١)

قال سيبويه : " تقول : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ،إذا كنت تريد أن تجعله شديدًا ". (٢)

وقد ذهب جماعة من النحاة (٣) منهم : ابن مالك إلى جواز إجراء الجامد المُضَّمن معنى المشتق مجرى الصفة المشبهة وإضافته إلى فاعل المعنى ، وجعل ابن مالك هذا الإجراء ضعيفًا ــ في الكافية الشافية ــ

قال ابن مالك : " وَ ضُمِّنَ الجَامِدُ مَعْنَى الوَصْفِ *** واستُعْمِلَ استعمالَهُ بِضَعْفِ

كَأَنْتِ غِرْبالِ الإِهَابِ وَكذا ∴ فَرَاشَةُ الحِلْمِ فَرَّاعِ المَأخَذَا

ومن تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قول الشاعر (٤):

---

(١) انظر : المسائل الشيرازيات ١٢٧/١ ، والخصائص ٢٢١/٢ ، والممتع ص ٥٨.
(٢) الكتاب ٢٩،٢٨/٢ .
(٣) انظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٦٨٥ ، والمساعد٢٢٤/٢ ، وشفاء العليل ٦٤١/٢ ، وتمهيد القواعد ٢٨١٩/٦ ،وشرح الأشموني ١٥٨/٤ وما بعدها ، والهمع ٧٠/٣ .
(٤) البيت من البسيط للضحاك بن سعد في كتاب الحيوان ٢٥٧/١ ، وهو من شواهد الهمع ٣ /٧٠ ، وفي الدرر اللوامع٣٣٣/٢ ، والفراشة : واحدة الفراش ، ويضرب بها المثل في الطيش . والحلم : العقل . والكلِب : داء يعرض للكلب من عض كلب آخر ، وهذا ذم له بالطيش ، والعتو ، والبخل والخسة ، والشاهد : الشطر الأول حيث ضمن فراشة معنى طائش ، وفرعون معنى أليم ، ولما تضمنا معنى المشتق أجراهما مجرى الصفة المشبهة فأضافهما على فاعل المعنى .

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فرعونُ العذَابِ وَإِنْ ∴ يَطْلُبْ نَداهُ فكَلْبٌ دونه كَلِبُ

وقول الآخر [١]:

فَلَوْلَا اللَّهُ والمُهْرُ المُفَدَّى، ∴ لَرُحْتَ وأَنتَ غِرْبالُ الإِهابِ

فضمن (فراشة الحلم) معنى: (طائش)، و(فرعون).معنى: (أليم) و(غربال) معنى: (مُثقَّب). فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى. ولو رفع بها أو نصب لم يمتنع."[٢]

وقاس ابن مالك هذا الاستعمال ــ في شرح التسهيل ــ وذكر أن هذا الاستعمال يكثر في الاسم المنسوب نحو : مررت برجل هاشميٍّ أبوه .[٣]

قال ابن مالك : " ونبهت بقولي: "وقد يُفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق" على أنه قد يقال: وردنا منهلا عسلا ماؤه، وعسلَ الماءِ، ونزلنا بقوم أُسْدٍ أنصارُهم ،وأُسْدِ الأنصارِ، وصاهرنا حيًّا أقمارًا نساؤه وأقمارَ النساءِ، على تأويل عسل بحلو، وأُسْد بشجعان، وأقمار بحسان. ومنه قول الشاعر:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فرعونُ العذَابِ وَإِنْ ∴ يَطْلُبْ نَداهُ فكَلْبٌ دونه كَلِبُ

فعامل فراشة وفرعون معاملة طائش ومُهلِك. ومثله قول الآخر:

فَلَوْلَا اللَّهُ والمُهْرُ المُفَدَّى ∴ لَرُحْتَ وأَنتَ غِرْبالُ الإِهابِ

---

(١) البيت من الوافر ، ينسب للمنذر بن حسان بن ثابت ، وهو من شواهد المسائل الشيرازيات ١٢٧/١ ، والخصائص ٢٢١/٢ ، والمقاصد النحوية ١١١٣/٣ ، الغربال : الآلة المشهورة، والإهاب : الجلد . والمعنى : لولا عناية الله والفرس الذي تحتك لرجعت وأنت ممزق الجلد . ، والشاهد : غربال الإهاب . حيث ضمن غربال معنى الوصف مثقب وأضافه إلى ما بعده .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٧٣/٢،١٠٧٤ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٠٥/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٣٦٠/٥ ، ومنهج السالك ص ٣٥٧ .

فعامل غربالا معاملة مثقب. وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في أسماء النسب كقولك : مررت برجل هاشمي أبوه تميمية أمّه. وإن أضفت قلت: مررت برجل هاشمي الأبِ، تميميّ الأمِّ. وكذلك ما أشبهه."(١)

وتعقب أبو حيان ابنَ مالك بأن هذا من النادر الذي لا يقاس عليه ، ولكن قاس ذلك في الاسم المنسوب لكثرته .(٢)

قال أبو حيَّان : " وقد يجرى الجامد لتأويله بمشتق مجرى المشتق في هذا الباب، ومنه المنسوب تقول: مررت برجل هاشمي أبوه، وهاشمي الأب بالنصب والجر، وهو مطرد في هذا "(٣)

والخلاصة : أن الاسم الجامد يضمن معنى المشتق ، ويجوز إجراؤه مجري الصفة المشبهة فيضاف إلى فاعل المعنى ،ويجوز نصب فاعل المعنى على التمييز ، وكثر هذا الاستعمال في المنسوب ، وجعل ابن مالك هذا الاستعمال ضعيفًا ، ثم عاد فأجاز القياس عليه ، وذهب أبو حيان إلى أنه نادر فلا يقاس عليه ،لكن يقاس في المنسوب لكثرته في السماع ، والحق مع أبي حيان فقد ذكر سيبويه أن نحو هذا يقل في استعمال العرب .(٤)

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠٥ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ص ٢٣٥٩/٥،٢٣٦٠ ، ومنهج السالك ص ٣٥٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٨ .

المسألة السابعة

تعدي (أفْعَل) في التفضيل والتعجب إلى فاعل المعنى بـ (إلى)

أفعل التفضيل وفعل التعجب من وادٍ واحدٍ ؛لفظًا باتحاد الوزن ، ومعنىً بالدلالة على المزيَّة ، ولا يجوز أن يُتعجب من الفعل الواقع بالمفعول ، فينتصب المفعول به انتصاب الفاعل ، لا تقول : ما أضربَ زيدًا ، إذا كان زيد هو المضروب ، ولا تقول في التفضيل : زيدٌ أحبُّ لعمرو ؛لأنه يكون المعنى أن زيدًا هو المحبوب لعمرو. (١).

فإذا كان أفعل في التفضيل مصوغًا من مصدر الفعل المتعدي بنفسه، وكان دالّاً على حبٍّ أو بغضٍ أو ما بمعناهما ؛ فإنه يتعدى إلى فاعل المعنى بـ (إلى) وإلى المفعول به باللام أو بفي ، فإن أفهم علمًا ، أو جهلا تعدى بالباء نحو : زيد أعلم بالحق ، وإلا تعدى باللام نحو : زيد أبذل للمعروف .ومن تعديته إلى فاعل المعنى بإلى قوله تعالى(٢) :" {لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا منا} ، وقول الشاعر(٣) :

لَعَمْري لَسَعْدٌ حيث حُلَّت ديارُه ∴ أحبُّ إلينا منكَ فَا فَرَسٍ حَمِرْ (٤)

---

(١) انظر : البحر المحيط ٦٤٤/١،٦٤٥ .

(٢) من الآية رقم (٨) في سورة يوسف (عليه السلام).

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١٠٠ ، وهو في التذييل والتكميل ١/ ١٥٩، والدر المصون ٤٤٢/٦ . فرس حمر : تغيرت رائحة فيه من أكل الشعير ، وفا نصب على النداء . يعيره بالبخر . والشاهد: (أحب إلينا) حيث عدي أفعل الدال على حب إلى فاعل المعنى بإلي .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٤٤/٢،١١٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٣٣٢/٥، والبحر المحيط ٢٨٣/٥ ، والتذييل والتكميل ١٠ /٢٩٤ ، والقسم النحوي من شرح التسهيل للمرادي ص ٦٦٤، وشرح الأشموني ٢٩٣/٤ ، والهمع ٥٧/٣ ، وحاشية الصبان ٨٢،٨١/٣ ، ومعاني النحو ٣١٦/٤ .

قال السمين الحلبي : " قوله تعالى: {أَحَبُّ إلـــى أَبِينَـــا} : (أحـــبُّ) أفعـــل تفضيل، وهو مبنيٌّ مِنْ (حُبَّ) المبني للمفعول وهو شاذ. وإذا بَنَيْتَ أفعل التفضيل مِنْ مادة الحب والبغض تعدَّى إلى الفاعل المعنوي بـــ (إلـــى) ، وإلـــى المفعـــولِ المعنويّ باللام أو بـــ (في) ، فإذا قلت: زيدٌ أحبُّ إليَّ مِنْ بكرٍ، يعني أنك تحـــب زيدًا أكثر من بكر، فالمتكلم هو الفاعلُ، وكذلك: هو أبغض إليَّ منه، أنت المُبْغِض، وإذا قلت: زيدٌ أحبُّ لي مِنْ عَمْروٍ، أو أَحَبُّ فيَّ منه، أي: إنَّ زيدًا يحبُّني أكثر من عمرو. وقال امرؤ القيس:

لَعَمْري لَسَعْدٌ حيث حُلَّت ديارُه ∴ أحبُّ إلينا منكَ فافرسٍ حَمِرْ

وعلى هذا جاءَتِ الآيةُ الكريمة، فإنَّ الأبَ هو فاعل المحبَّة "[١].

ويشارك فعلُ التعجب أفعل التفضيل في تعدِّيه دالا على الحبِّ والبغض إلى الفاعل في المعنى بإلى [٢]

قال ابن مالك : " ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل.نحو: ما أحبَّ المؤمن لله، وأحبَّه إلى الله ".[٣]

ولتبيين (إلى) لفاعليَّة مصحوبها في المعنى سميت (إلى) بالتبيينية [٤]

---

(١) الدر المصون ٦/ ٤٤١،٤٤٢ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ١٥٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣ ، والتذييل والتكميل ١٠ /٢٢٣. وشرح الأشموني ٤/ ٢٩٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٤٤/٢،١١٤٥ .

(٤) أثبتها ابن مالك ، وذكر ناظر الجيش أن المغاربة لم يذكروا هذا المعنى لها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٢ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٢/٤ ، والتذييل والتكميل ١١ /١٦٥، والجنى الداني ص ٣٨٦ ، ومغني اللبيب ٩٧/١ ، وتمهيد القواعد ٢٩٢٢/٦ .

قال ابن مالك : ونبهت بقولي (وللتبيين) على المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحبّ أو بُغْض مبيّنة لفاعليّة مصحوبها"[١] .

والخلاصة أن أفعل التفضيل المشتق من مصدر الفعل المتعدي بنفسه الدالِّ على حب أو بغض، يتعدى إلى فاعل المعنى بـ(إلى) التي تفيد التبيين ؛ لتبيينها فاعليَّة مصحوبها في المعنى وتمييزها له عن المفعول به الذي تصحبه اللام أو في ، وأن التعجب يشارك التفضيل في تعدي فعله والحال هذه إلى فاعل المعنى بإلى ، وأن أفعل التفضيل يتعدى في غير ذلك إلى المفعول باللام إلا أن يفهم علما أو جهلا فيتعدى بالباء .

(١) شرح التسهيل ٣/١٤٢ .

الفصل الثاني

فاعل المعنى غير المنقول عن فاعل في الأصل

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : فاعل المعنى في المرفوعات

المبحث الثاني : فاعل المعنى في المنصوبات

المبحث الأول

فاعل المعنى في المرفوعات

وفيه أربع مسألة

المسألة الأولى : ـ فاعلية (كَمْ) بين المعنى والصنعة

لـ(كَمْ) موضعان : أحدهما الاستفهام بمعنى : أيٌّ عدد ؟ وثانيهما : الخبر بمعنى : كثير ، بمنزلة (رُبَّ) .(١)

وتلزم (كَمْ) الصدارة في الموضعين ؛ لأن للاستفهامية حق الصدارة ، والخبرية محمولة عليها في لزوم التصدر ؛ ولأنها بمعنى (رُبَّ) التي تلزم الصدر.(٢)

فـ(كَمْ) بنوعيها لا تتصرف ، ولا تتمكن في الكلام ، فلا تقع إلا مبتدأة ، ولذلك جاز الفصل بينها وبين مميزها جوازًا حسنًا في نحو : كَمْ أتاك رجلاً؛ ليكون هذا عوضًا لها عن عدم التصرف في الكلام(٣).

وللزوم (كَمْ) الصدارة في الموضعين، وعدم تصرفها في الكلام ، لا تقع فاعلة في الصناعة النحوية عند جمهور النحاة (٤) ؛ لأن الاستفهام يقتضي صدر الكلام ، والفعل لا يتأخر عن الفاعل؛ ففي القول بفاعليتها في الصناعة ،إما إبطال لحكم الاستفهام ، أو لحكم الفاعلية ، فلا تكون فاعلة إلا من حيث المعنى .

---

(١) انظر: الكتاب ١٥٦،١٦١/٢ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٢ ، وحاشية الصبان ٤ /١١٨ .

(٢) انظر : الكتاب ١٥٨/٢ ، والأصول في النحو ٣١٦/١ ، والمقتصد ٧٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٢،٤٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ١٥٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦١،١٦٠/٤، والمسائل المنثورة ص ٨٢ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨،٦٠/٣ ،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩٠/٢ ، والإيضاح للفارسي ص ١٨٦،١٨٥ ، والمقتصد ٢/ ٧٤٨،٧٤٧ ، وارتشاف الضرب ٧٨٦/٢ ــ والتذييل والتكميل ٤١/١٠.

قال سيبويه : " لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخَّر فاعلة ولا مفعولة. لا تقول: رأيتَ كم رجلا، وإنما تقول: كم رأيت رجلا. وتقول: كم رجلٍ أتانى، ولا تقول : أتانى كم رجل.(١)

وقال: " وكم رجلا أتاك،أقوى من كم أتاك رجلا، و(كَمْ) ههنا فاعلة" (٢).

قال الفارسي : (كَمْ) ههنا فاعل في المعنى لا في اللفظ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء"(٣) .

والذي يدل على أنها فاعل في المعنى عند سيبويه تمثيله بـ : كم عبدالله ماكث ، وقوله : وعبدالله فاعل ، ثم ذكره أنه مرتفع بالابتداء في المثال ، كما ارتفع بالفعل حين قلت : كم رجلا ضرب عبدُالله . ولا ريب أنه في المثال الأول فاعل من جهة المعنى فقط .(٤)

قال الفارسي : " وتكون (كم) في موضعها من الخبر والاستفهام مبتدأة ومفعولة وفاعلة في المعنى ".(٥)

وقد ذهب الطبري إلى جواز كون (كَمْ) الخبرية فاعلا في الصناعة وذلك في بيانه قوله تعالى(٦) : {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ} ، وقوله تعالى(٧) :" {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ} .(٨)

---

(١) الكتاب ١٥٨/٢ .
(٢) السابق ١٥٩/٢.
(٣) التعليقة ٣٠١/١ .
(٤) انظر : الكتاب ١٥٩/٢، ١٦٠ ، والمسائل المنثورة ص ٨٢.
(٥) الإيضاح ص ١٨٥ .
(٦) من الآية رقم (١٢٨) في سورة طه .
(٧) من الآية رقم (٢٦) في سورة السجدة .
(٨) انظر : جامع البيان ١٨/ ٣٩٨ ، ١٩٥/٢٠ .

قال الطبري : " هي في موضع رفع بقوله (يَهْدِ لَهُمْ) وهو أظهر وجوهه، وأصحّ معانيه"[١]

وقد نسب هذا للكوفيين[٢] ، والفراء[٣] ، وابن عصفور[٤]. وإليه مال أبو أبو حيَّان ، والمرادي [٥]

قال المرادي : " وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على (كم) الخبرية، فتقول على هذا: ملكت كم غلام، فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها. والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة.[٦]

فخروج (كم) الخبرية عن الصدر، وجواز تقدم العامل عليها يجيز وقوعها فاعلة ومفعولة

ومن رأى لزوم تصدر (كم) الخبرية كالاستفهامية ، وأنها لا تقع فاعلة في الصناعة ، وإنما تقع فاعلة في المعنى ، ذكر أن فاعل (يَهْدِ) في الآيتين الكريمتين

---

(١) جامع البيان ٣٩٨/١٨ .

(٢) انظر : المشكل ٧٨/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٥٤/٢.

(٣) نسبه إليه النحاس، ومكي . والحق أن ما ذكره الفراء تفسير معنى لا تقدير إعراب. والذي ذكره الفراء أن الفاعل مؤول من معنى كم الخبرية ،أو من معنى الجملة ، وأن(كم) في موضع نصب بأهلكنا حتى وصف الطبري مذهبه بالبعد . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٣،١٩٥/٢ ، وجامع البيان ١٨/ ٣٩٨،٣٩٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣ ، المشكل ١٩٠/٢.

(٤) نسبه إليه ابن هشام . والحق أن ابن عصفور حكم على نحو هذا بالفساد . انظر: شرح الجمل ١٤٨/٢ ،والمغني ٢٠٣/١

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٣٥،٣٤/١٠ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٤١.

(٦) توضيح المقاصد ٣ /١٣٤١ .

مؤول من معنى كم، أو من مضمون الجملة [١] ، أو أنه مقدر بضمير الهُدَى [٢] ، أو الأمر ،أو الإهلاك ، أو ضمير لفظ الجلالة ، أو ضمير الرسول (صلي الله عليه وسلم) [٣] ، و(كم) على هذا في موضع نصب بـ(أهلكنا) ، وأن الذي حكاه الأخفش من خروج (كم) الخبرية عن الصدرية لغة رديئة ، ولا ينبغي أن يُخرَّج كلام الله عليها[٤].

والخلاصة أن (كم) عند جمهور النحاة في موضعها من الاستفهام والخبر، لا تكون فاعلة إلا من حيث المعنى ؛لأن للاستفهام حق الصدارة ، وكم الخبرية محمولة في لزوم التصدر عليها أو على (رُبّ) ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والفعل لا يتأخر عن فاعله . فـ(كم) إذا رفعت قبل الفعل فهي مبتدأ ، ولا تكون فاعلة إلا من حيث المعنى كزيدٍ في نحو : زيد قام ؛ وأن من النحاة من أجاز خروج (كم) الخبرية عن الصدر محتجًا بالسماع من القرآن الكريم ، وما حكي عن العرب ، ولا شك أن السماع مقدم ، وما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى ، وإذا كانت (كم) الخبرية محمولة على غيرها في لزوم التصدر ؛ فإنهم كثيرا ما يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله كما ذكر هذا سيبويه [٥]

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٣،١٩٥/٢ ، والكشاف ص٨٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٢.

(٢) نسب هذا للمبرد ، وبهذا يجب إخراج كلام المبرد في أنها تكون فاعلة عن ظاهره . انظر : المقتضب ٣/ ٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٨،٦٠/٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٦١/٢ .

(٣) انظر : الدر المصون ٨/ ١١٧ ــ١١٩ .

(٤) انظر : المغني ٢٠٣/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٩٧،١٨٢/١ .

المسألة الثانية

الضمير المجرور بالحرف بعد (بَدَا ، وسَوَاء) فاعل في المعنى عند السهيلي

ذكر السهيلي أن العرب لا تنطق بـ (سواء) حتى تقرنه بالضمير المجرور بـ (على) نحو : سواء عليَّ أقمت أم قعدت ،وهذه تسوية بين أمرين في عدم المبالاة ، والمعني : لا أبالي أفعل أم لم يفعل ، والمبالاة من فعل القلوب ، وتلغى أفعال القلوب ؛ إذا وقعت بعدها الجمل المستفهم عنها ،أو المؤكدة باللام ، ولا تلغى هذه الأفعال حتى يذكر فاعلها في اللفظ أو في المعنى ، وتكون الجمل بعدها في موضع المفعول .[١]

قال السهيلي : " فإذا ثبت هذا فسواء مبتدأ في اللفظ، و (عليَّ) أو (عليهم) مجرور في اللفظ ، وهو فاعل في المعنى المتضمن في مقصود الكلام؛ إذ قولك: (سواء عليَّ) في معنى : (لا أبالي)، وفي (أبالي) فاعل، فذلك الضمير الفاعل هو المجرور بـ (على) في المعنى" [٢]

وذكر السهيلي أن نظير (سواء) في أن المجرور بالحرف بعدها فاعل في المعنى الفعل (بَدَا)

فقال : " ونظير هذه المسألة ـ حذو النعل بالنعل ـ قوله تعالى [٣]: " {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ} بدا: فعل ماضٍ؛ فلا بد له من فاعل، والجملة المؤكدة باللام لا تكون في موضع فاعل أبدًا، وإنما تكون في موضع مفعول بـ (علمت أو علموا) ، فهي ههنا في موضع المفعول، وإن لم تكن في اللفظ (علموا) ففي اللفظ ما هو في معناه؛ لأن قوله: (بَدَا) معناه: ظهر للقلب لا

---

(١) انظر : نتائج الفكر ص ٣٣١،٣٣٢ .

(٢) نتائج الفكر ص ٣٣٢ .

(٣) من الآية رقم (٣٥) في سورة يوسف (عليه السلام) .

للعين، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد علم. والمجرور من قوله: " لهم " هو الفاعل، فلما حصل معنى العلم وفاعله متقدمًا على الجملة المؤكدة باللام، صارت الجملة مفعولاً لذلك العلم، كما تقول: علمت ليقومنَّ زيد ، و (لام الابتداء) و (ألف الاستفهام) يكون قبلهما أفعال القلب ملغاة، فكذلك، {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ}[١] ، وقعت الجملة الاستفهامية في المعنى بعد فعل من أفعال القلب وبعد فاعله ــ كما تقدم بيان ذلك ــ حين قدرناه بقولك: لا يبالون.فالواو في (يبالون) هو الفاعل، والضمير في (عليهم) هو الفاعل في المعنى." [٢]

وقد نقل العكبري هذا المذهب دون نسبة فقال :" وَقِيلَ: (لَهُمْ) هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنّ الكلام لا يتمّ به، وما هو؟ تفسره الجملة بعده." [٣]

ونقل أبو حيان ــ في التذييل والتكميل ــ كلام السهيلي ووصف مذهبه بالغرابة [٤]

وللنحاة غير السهيلي في فاعل (بَدَا) في الآية الكريمة أقوال منها :

القول الأول : أن الفاعل مضمون جملة {لَيَسْجُنُنَّهُ} ، وهذا جائز إذا كان المسند إلى الجملة من أفعال القلوب وما في معناها من نحو : بدا ، وظهر ، وتبين ، وعلق الفعل بالاستفهام ، وهذا ظاهر قول سيبويه [٥] ، والفراء

---

(١) من الآية رقم (٦) في سورة البقرة .
(٢) نتائج الفكر ص ٣٣٢،٣٣٣ .
(٣) التبيان ٢٨/١.
(٤) انظر : التذييل والتكميل ٣/ ٣٤٨،٣٤٩ .
(٥) انظر : الكتاب ١١٠/٣ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١٢٠ ، والانتصار ص ١٨٧ ، والمشكل ٤٣٠/١ ، والبيان ٤١/٢ ، والتذييل والتكميل ٥٦/١ ، وتمهيد القواعد ١٥٧٦/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٤١/٢.

وأصحابه[١] ، وابن ولاد [٢] وإليه ذهب ابن هشام على تقدير حذف مضاف إلى الجملة هو الفاعل [٣]، ومال إلى هذا القول الشاطبي . [٤]

قال الفراء : " وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عَمْرو، فتكون الجملة مرفوعة فِي المعنى كأنك قلت:تبيَّن لي ذاك. "[٥]

وقال الشاطبي : " يقع الفاعل في اللفظ جملة إذا كان المعنى للمفرد.فإن قيل: هذا إقرارٌ بمذهب الكوفيين؛قيل: إن أرادوا بما أجازوا هذا المقدار فنحن نوافقهم عليه، ولا يبقى بين الفريقين خلاف، فإن أرادوا غير ذلك فلا نقول به؛ إذ الجملة من حيث هي جملة لا تقع فاعلةً أبدًا، ولا يوجد في الكلام ذلك إلا ما تبيّن. وهذا ظاهر كلام سيبويه، وذهب إليه طائفة "[٦]

وعلى هذا القول الفاعل هنا فاعل معنى أيضًا .

القول الثاني : أن الفاعل هو المصدر المفهوم المدلول عليه بالفعل والتقدير: بَداء ، أو بَدو ، وهذا كثير في لسان العرب ، ولا يجوز الإسناد إلى المصدر المفهوم إلا إذا أشعر الفعل برأي . وجاز الإسناد إليه ؛ لأنه يستعمل في غير معنى المصدرية ، وجملة {لَيَسْجُنُنَّهُ} يجوز أن تكون مفعولا لقول مقدر، أو مفسرة، أو جوابًا؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم [٧]

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢ ، ٦/٣ ،والتفسير البسيط ١٠٩/١٢ ، والتذييل والتكميل ٥٦/١ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٥٧٦، والمقاصد الشافية ٥٣٩/٢،٥٤٠ .
(٢) انظر : الانتصار ص ١٨٧ .
(٣) انظر : المغني ٧٤،٧٣/١ .
(٤) انظر : المقاصد الشافية ٥٣٩/٢،٥٤٠ .
(٥) معاني القرآن ٣٣٣/٢ .
(٦) المقاصد الشافية ٥٤٠/٢،٥٤١ .
(٧) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٠/٣ ، والمسائل الحلبيات ص٢٣٩،٢٤٠ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٢ والتذييل والتكميل ٥٧/١ ، والمغني ٦٢/١،٦٣ .

وهذا قول جماعة من النحاة منهم : المازني [١] ، والمبرد[٢] ، والزجاج ، والسيرافي ، والفارسي ، والزمخشري ، وابن عطية ، وابن مالك [٣]

قال السيرافي : " بدا لهم فعل، والفعل لا يخلو من الفاعل و معناه عند النحويين أجمعين بدا لهم بدو، وقالوا: ليسجننه، إنما أضمر البُدُّو ؛ لأنه مصدر يدل عليه (بدا لهم)" .[٤]

القول الثالث : أن فاعل (بَدَا) محذوف لم يعوض عنه شيء ؛ والتقدير: بدا لهم رأي [٥]

القول الرابع : أن فاعل (بَدَا) ضمير مراد به (السجن) وهو ما اختاره أبو حيَّان .[٦]

قال أبو حيان :" والأحسن عندي أن يكون فاعل (بَدَا) ضميرًا يعود علي المصدر المنسبك من قوله[٧]: {إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ} أو علي المصدر المفهوم من قوله[٨]: {لَيُسْجَنَنَّ } أو علي المصدر الدال عليه السجن في قوله[٩]: {قَالَ رَبِّ

---

(١) انظر رأي المازني في : المسائل الحلبيات ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
(٢) انظر رأي المبرد في : الانتصار ص ١٨٧، والمشكل ٤٣٠/١ ، والبيان ٤١/٢ .
(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٥،٨٤/٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٠/٣ ، والمسائل الحلبيات ص ٢٣٩، ٢٤٠ ، والكشاف ص ٥١٤ ، والمحرر الوجيز ٢٤٢/٣ ، وشرح التسهيل ١٢٢/٢ .
(٤) شرح كتاب سيبويه ٣٢٠/٣ .
(٥) انظر : المشكل ١/ ٤٣٠ ،و البيان في غريب إعراب القرآن ٤١/٢ ،و التبيان ٢/ ٧٣٢، ٧٣٢، و الدر المصون ٤٩٤/٦.
(٦) انظر : البحر المحيط ٣٠٧،٣٠٦/٥ ، والتذييل والتكميل ٥٧/١ ، ٢٢٠،٢١٩/٦ .
(٧) من الآية رقم (٢٥) في سورة يوسف (عليه السلام).
(٨) من الآية رقم (٣٢) في سورة يوسف (عليه السلام) .
(٩) من الآية رقم (٣٣) في سورة يوسف (عليه السلام).

السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ} فالتقدير علي هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سجنه مقسمين ليسجننه."(١)

القول الخامس: أن جملة {لَيَسْجُنُنَّهُ} هي الفاعل ، وهو ما نسب إلى الكوفيين .(٢)

والحق أن معنى الجملة عندهم هو الفاعل كما ظهر من نص الفراء .

قال السمين الحلبي : ". والرابع: أنَّ نفسَ الجملة مِنْ «لَيَسْجُنُنَّه» هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين."(٣)

والخلاصة : انفراد السهيلي بالقول أن الضمير المجرور بالحرف بعد (سواء) فاعل لها في المعنى ، ونظيره في ذلك فاعل (بدا) المجرور بالحرف ، وللنحاة في فاعل (بدا) مذاهب أخرى؛ منها أن الفاعل مضمون الجملة ، أو ضمير المصدر المفهوم من الفعل (بدا) ، أو الضمير العائد على السجن ، أو أن الفاعل محذوف ، أو أن الجملة فاعلة ، وأوجه الأقوال: القول بأن الفاعل الضمير المدلول عليه بالفعل بدا ؛ لأن إضمار المصدر المدلول عليه بفعله قد كثر في كلام العرب لوضوح المعنى .

---

(١) التذييل والتكميل ٥٧/١ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ١٧٣/٦،١٧٤ ،والدر المصون ٦/ ٤٩٤ ، والمغني ٦٣/١ .

(٣) الدر المصون ٤٩٤/٦ .

المسألة الثالثة

نيابة فاعل المعنى من مفعولي (أعطى) عن الفاعل

يتعدى باب (أعطى) إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، نحو :أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوت عبدَالله جبةً ، والأول منهما فاعل في المعنى ؛ لأن زيدًا آخذٌ للدرهم ، وعبدالله لابس للجبة ؛ فإذا بني باب (أعطى) للمفعول ، فما الذي ينوب عن الفاعل من مفعوليه ؟

ذهب جمهور النحاة إلى أن الأرجح في النيابة عن الفاعل في باب (أعطى) هو المفعول الأول ؛ لأنه فاعل في المعنى ؛ فهو ألصق بالفاعل الحقيقي ، وتجوز نيابة الثاني على سعة الكلام ، وذلك عند أمن اللبس ؛ وإنما جاز ذلك لاشتراكهما في الفائدة وأن الفعل تعدى إليهما على طريقة واحدة [(١)] فتقول : أُعطي زيدٌ درهمًا ؛ وأُعطي درهمٌ زيدًا ، فإذا خيف اللبس بأن صلح كل منهما أن يكون فاعلا في المعنى ،وجب إقامة الأول منهم نحو :أُعطي زيدٌ عمرًا.[(٢)]

قال ابن الورَّاق : " اَلْوَجْه أَن تقيم مقَام الْفَاعِل الْمَفْعُول الأول، كَقَوْلك: أُعطي زيدٌ درهمًا، وَإِنَّمَا كَانَ الِاخْتِيَار هَذَا ؛ لِأَن الْمَفْعُول الأول فَاعل فِي الْمَعْنى

---

(١) نسب إلى الكوفيين ، والفراء ، وابن كيسان أن المفعول الثاني ليس منصوبًا بأعطى ، وإنما بفعل آخر دل عليه أعطى . وعند بناء أعطى للمفعول يبقى المفعول الثاني منصوبًا بفعل الفاعل عند بعض النحاة ، وعند بعضهم هو منصوب ؛ لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وعليه لا يجوز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل . انظر : توجيه اللمع ١٧٨/١ ، والتذييل والتكميل ٢٤٩/٦، ٢٥٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٨١ ، والمقتضب ٥١/٤ ، والأصول في النحو ٧٩/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦/٢ ، وعلل النحو ص ٢٨٤ . والمفصل ص ٢٥٩ ، والتبيين ص ٢٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١٦/٤ ، والتذييل والتكميل ٢٤٩/٦، وتمهيد القواعد ١٦٣٦/٤ ، والمقاصد الشافية ٥٢/٣ .

لأجل الْمَفْعُول الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَخذه، فَوَجَبَ أَن تقيم مقَام الْفَاعِل من هُوَ فَاعل فِي الْحَقِيقَة، إِلَّا أَنه يجوز أَن تقيم الثَّانِي مقَام الْفَاعِل ؛إِذا لم يشكل أَنه مَأْخُوذ، كَقَوْلك: أعطي دِرْهَمٌ زيدًا، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لاشْتِرَاكهمَا فِي الْفَائِدَة، وَأَن الْفِعْل تعدى إِلَيْهِمَا على طَرِيقَة وَاحِدَة".(١)

وقد نُسب لبعض النحاة أنه تجب نيابة المفعول الأول مطلقًا ؛ فلا تجوز إقامة المفعول الثاني وإن أمن اللبس ، وذلك لأن المفعول الأول فاعل في المعنى ؛ فتتعين إقامته مقام الفاعل(٢) .

وذهب بعض النحاة إلى منع إقامة غير الفاعل في المعنى إلا أن يكون بتقدير القلب ؛ لفهم المعنى ووضوحِه وضوحَه في قولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وأن هذا من مُلَح كلامهم .(٣)

قال ناظر الجيش : " من النحاة من منع إقامة الثاني من باب (أعطى) ؛ وإن أمن اللبس وقال: إنه لا يجوز إلا على القلب يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول: أعطيت درهمًا زيدًا، فيقدر أن الدرهم آخذ ،وزيدًا مأخوذ على القلب، ثم يبني للمفعول فيقال: أعطي درهمٌ زيدًا"(٤)

ونسب إلى الكوفيين والفارسي منع إقامة الثاني إن كان نكرة والأول معرفة ، وإن أمن اللبس ؛ قياسًا على باب (كان) ــ فالمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة ، فلا يجوز :أعطي درهمٌ زيدًا (٥)

---

(١) علل النحو ص٢٨٤ .

(٢) انظر : التصريح ٤٣٢/١ .

(٣) انظر : تمهيد القواعد ١٦٣٥/٤ ، والتصريح ٤٣٣/١ .

(٤) تمهيد القواعد ١٦٣٥/٤ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٢٥١،٢٥٠/٦ ، وشرح ابن عقيل ١٢٥/٢ ، وتمهيد القواعد ١٦٣٥/٤ ، والتصريح ٤٣٣/١.

والخلاصة : أن باب (أعطى) يتعدى إلى مفعولين ،و من حيث كونهما مفعولين يجوز إقامة إيٍّ منهما مقام الفاعل عند بنائه لما لم يسم فاعله غير أن الأرجح عند الجمهور إقامة ما هو فاعل في المعنى عند أمن اللبس ،لأنه أشد ملابسة للفاعل الحقيقي ، ويجوز إقامة الثاني على سعة الكلام ما لم يلبس ، فإن حدث لبس ؛ وجب إقامة فاعل المعنى .وهناك مذاهب أخرى في النيابة عند أمن اللبس منها ما عين إقامة الأول مطلقًا؛ لأنه فاعل في المعنى ، ومنها ما منع نيابة الثاني إلا على القلب لفهم المعنى ، ومنها ما منع إقامة غير فاعل المعنى إن كان نكرة ، والأرجح مذهب الجمهور لتعلق الفعل بالمفعولين على السواء ،واعتبار رتبة الفاعل في المعنى في التقديم . حتى ادعى ابن مالك الإجماع على جواز تقديم غير الفاعل في المعنى عند أمن اللبس . (١)

(١) انظر : شرح التسهيل ١٢٩/٢ .

المسألة الرابعة

أثر تقدم فاعل المعنى في حكم الاسم المشغول عنه في نحو : أنا زيدٌ ضربتُه

يترجح رفع الاسم المشغول عنه ؛ إن عدم المانع للنصب كالألف واللام مثلا ، نحو : زيدٌ أنا الضاربه ، والموجب له كـ (إنِ) الشرطية مثلا ، نحو : إنْ زيدًا تلقه أكرمْه ، والمرجِّح للنصب كتقدم همزة الاستفهام مثلا ، نحو : أزيدًا ضربته ، أو المسوِّي بين الرفع والنصب وهو الجملة ذات الوجهين نحو : زيدٌ قام وعمرو رأيته ؛ فيترجح الرفع في نحو : زيدٌ لقيته ، ونحو : أنت زيدٌ ضربتَه، وإنِّي زيدٌ أكرمته . (١)

ولا فرق في ترجيح الرفع عند جمهور النحاة بين أن يتقدم فاعل المعنى، وضابط ذلك: أن يقع الاسم المشغول عنه بين اسمين لمسمَّى واحد، وثانيهما فاعل الفعل المشغول نحو : أنا زيدٌ ضربتُه ، و أنت عمروٌ كلمتَه ، وألا يتقدم : نحو : عمروٌ ضربته (٢)، وإنما رجح الرفع لعدم الحاجة إلى تكلف إضمار ناصب ؛ فإن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج .(٣)

ونسب إلى الكسائي ، والكوفيين(٤) ترجيح النصب إذا تقدم فاعل المعنى .

قال ابن مالك : " وإذا تقدم على المشتغل عنه اسم ؛ هو وفاعل المشغول دالَّان على شيء واحد ؛ نحو : أنا زيد ضربتُه ، وأنت عمرو أهنتَه ؛ رجح نصب

---

(١) انظر الكتاب ١٤٨،١٤٧/١ ، والتسهيل ص ٨١ ، والمساعد ١ /٤٢٢،٤٢١ ، وموصل النبيل ص ٤٦٩،٤٦٨ .

(٢) أوجب الفراء الرفع ولم يجوز النصب إلا في لفظ (كل). انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١٤٠/٢.

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤٥/٢ ، وارتشاف الضرب ٢١٦٥/٤ ، ومنهج السالك ص١٢٤.

(٤) انظر : المشكل لمكي ٣٤١،٣٤٠/٢ ، و التسهيل ص ٨١ ، والتذييل والتكميل ٣٤٥/٦ .

المشتغل عنه عند الكسائي؛ لأن تقديمه وهو الفاعل في المعنى منبّهٌ على مزيد العناية بالحديث عنه، فكأنَّ المسند إليه متقدم، ولا اكتراث بذلك عند غير الكسائي؛ لأن الاسم المشار إليه لا يدل على فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيّان.(١)

وفسَّر الدماميني وجه ترجيح النصب عند الكسائي بقوله : " لعل وجه ترجيح النصب أنه يقول: إن المتأخر فاعل معنىً وصناعة ، والمتقدم فاعل معنى فقط، وهما لمسمى واحد، فينبغي أيضًا أن يكون فاعلاً صناعة، وعلى هذا فيكون المقدر فعلاً مثله رافعًا له، وناصبًا لما بعده، وتكون المسألة من الاشتغال عن الاسمين كما قال الأخفش في: أأنت زيدًا تضربه؟ وعلى ذلك فالتقدير: ضربت زيدًا ضربته ،ثم حذف (ضرب) وحده فانفصل الضمير، لا أن التقدير: أنا ضربت زيدًا ضربته، فحذف الفعل والفاعل معًا وبقى المفعول؛ فيكون (أنا) حينئذ مبتدأ."(٢)

ولم ينفرد الكسائي باختيار نصب الاسم المشغول عنه ؛ إذا تقدمه فاعل المعنى ؛ فقد نقل عن المبرد اختيار النصب. وذلك في توجيه نصب (كلَّ) من قوله تعالى (٣) : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} .(٤)

قال ابن جني : " واختار محمد بن يزيد هنا النصب، وقال: لأن تقديره :إنَّا فعلنا كذا، وقال: فالفعل منتظر بعد (إنَّا)، فلما دلَّ ما قبله عليه حسن إضماره. وليس هذا شيئًا؛ لأن أصل خبر المبتدأ أن يكون اسما لا فعلا، جزءًا منفردًا. فما معنى توقع الفعل هنا، وخبر إنَّ وأخواتها كأخبار المبتدأ؟ ".(٥)

---

(١) شرح التسهيل ١٤٥/٢ .
(٢) تعليق الفرائد ٤/ ٢٩٨،٢٩٧ .
(٣) الآية رقم (٤٩) في سورة القمر .
(٤) انظر : الانتصار ص ٦٤ ، والمحتسب ٣٠٠/٢ .
(٥) المحتسب ٣٠٠/٢ .

وقد خرِّج نصب (كلّ) عند سيبويه ومن تبعه على أنه جاء على الوجه النحوي المرجوح[١] من جواز نصب نحو : زيدًا ضربته ابتداء ؛ فهو عربي كثير.[٢]

قال سيبويه : " وكذلك: إنَّي زيدٌ لقيتُه، وأنا عمرو ضربتُه، ولَيْتَني عبدُ الله مررتُ به؛ لأنّه إنما هو اسمٌ مبتدأٌ ، ثم ابْتُدِئَ بعده ، أو اسمٌ قد عَمِلَ فيه عاملٌ ثم ابتُدئ بعده الكلام فى موضع خبره. فأما قوله عزّ وجلّ: { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} ، فإنّما هو على قوله: زيدًا ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير."[٣]

وقال الأخفش :" وأما قوله : {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللغة الكثيرة غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز، والأصل غيره ؛ لأن قولك: إنّا عَبدُ اللهِ ضَرَبْناهُ مثل قولك: عبدُ اللهِ ضَرَبْناهُ لان معناهما في الابتداء سواء"[٤]

وذكر بعض النحاة أن نصب (كل) راجح،لأن الرفع يوهم وصفًا مخلا من كون الفعل المفسر صفة لـ(شيء) ؛ فيذهب بالعموم المراد من خلق الله سبحانه لجميع المخلوقات بقدر تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرا.[٥]

---

(١) ذكر الفراء أن العرب تختار في (كل) الرفع وقع الفعل على راجع ذكرها أو لم يقع . انظر : معاني القرآن ٢٤٢/١ ، ٣٧٣/٢

(٢) انظر : الكتاب ١ / ١٤٨ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧/٢ ، والمحتسب ٣٠٠/٢ .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ .

(٤) معاني القرآن ٨٥،٨٤/١ .

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٨ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٤١،٣٤٠/٢، ٣٤١،٣٤٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٣،١٤٢/٢ .

و الفراء مع منعه النصب في نحو : زيد ضربته ، وقوله : إن العرب تختار الرفع في (كلّ) احتج لنصبها بالسماع ، وعلل له ، بأنها لا تأتي إلا وهي مسبوقة بكلام ، بخلاف زيد ، وعبد الله وغيرهما من الأسماء المبتدأة [١] .

والخلاصة : أنه عند عدم المانع لنصب الاسم المشتغل عنه ، والموجب له، والمرجح ، والمسوِّي بين الرفع والنصب ؛ يترجح رفع الاسم المشتغل عنه ، وإن تقدم فاعل المعنى ، فيترجح الرفع في نحو : أنا زيد ضربتُه ،كما ترجح في نحو : زيدٌ ضربته ، لعدم الحاجة إلى إضمار .والأخفش الذي نسب إليه جواز رفع الاسم المتقدم بفعل قد يعمل النصب في الاسم المشغول عنه قد سوَّى بين قولك : إنَّا عبدالله ضربناه ، وعبدالله ضربناه . في الابتداء ، وخرج قراءة النصب في (كلّ) على الوجه المرجوح ، كما فعل سيبويه [٢] ، وقد نسب للكسائي ، والكوفيين والمبرد اختيار النصب ؛لأن الفاعل المتقدم في المعنى يطلب الفعل، فكان تقديره أولى . وما ورد منصوبًا مع تقدم فاعل المعنى في الآية الكريمة مترجح نصبه ؛ لإيهام الرفع غير المراد فعدل عنه إلى النصب الجائز ، أو أن هذا حكم خاص بـ (كل) لاقتضائها كلاما سابقًا . كما هو مذهب الفراء .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢٤٢/١ ، و٢/ ٣٧٣،٢٥٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ .

المبحث الثاني

فاعل المعنى في المنصوبات

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى : تقديم فاعل المعنى من مفعولي (أعطى) على صاحبه

(أعطى) وبابه مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ فليس الثاني هو الأول في المعنى ، وإنما الأول فاعل في المعنى ، والثاني مفعول به .ولمَّا كانت رتبة الفاعل الحقيقي التقديم على المفعول ؛قُدِّمَ ما كان بمعناه على غيره من المفعولات تقول: أعطيت زيدًا درهمًا، هذا هو الأصل .[١]

قال ابن مالك : " والأصل تقديم المفعول الذي هو فاعل معنى على المفعول الذي ليس كذلك كزيد من مسألة: أعطيت زيدًا درهمًا، فإنه مفعول في اللفظ فاعل في المعنى لكونه آخذًا ومتناولا، بخلاف الدرهم فإنه مفعول في اللفظ والمعنى فأصله أن يتأخر ،وأصل الآخر أن يتقدم".[٢]

ويجب التزام هذا الأصل من تقديم ما هو فاعل المعنى من مفعولي (أعطى)؛ إذا خيف التباس المفعول الأول بالثاني نحو :أعطيت زيدًا عمرًا ، وهو نظير : ضرب موسى عيسى ، أو كان الثاني محصورًا نحو : ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا ، وهو نظير : ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا ، أو كان الثاني ظاهرًا ، والأول ضميرًا : نحو :أعطيتك درهمًا [٣] .

---

(١) انظر : اللباب للعكبري ١/ ٢٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/٢ ، والمقاصد الشافية ١٥٠/٣.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٥٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٣٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨١، وتوضيح المقاصد ٦٢٦/٢ ، والمقاصد الشافية ٣ /١٥١،١٥٢.

ويجب ترك الأصل من تقديم ما هو فاعل في المعنى ؛ إذا أضيف الفاعل في المعنى إلى ضمير العاري من معنى الفاعلية نحو : أَسكِنْ الدارَ ربَّها ؛ لئلا يلزم تقديم الضمير على المفسِّر المتأخر لفظًا ورتبة ، كما لم يجز : ضرب غلامُه زيدًا ، أو كان الفاعل في المعنى محصورا نحو : ما أعطيت الدرهم إلا زيدًا ، أو كان ظاهرا والآخر ضميرًا نحو : الدرهم أعطيته زيدًا .(١)

وإذا لم يعرُ ما يوجب التزام الأصل ،أو ما يوجب تركه . جاز الجري على الأصل في الاستعمال من تقديم فاعل المعنى نحو: أعطيت زيدًا درهمًا ، أو مخالفته نحو : كسوت جبةً زيدًا ، وكذلك يجوز تأخير فاعل المعنى من المفعولين ،إذا أضيف العاري من معنى الفاعلية إلى ضمير عائد على ذي الفاعلية نحو : كسوت ثوبه زيدًا وهو نظير : ضرب غلامَه زيدٌ ؛لأن الضمير هنا عائد على متأخر لفظًا لا رتبة ؛ لأن قوة المفعول وهو فاعل في المعنى من طريق المعنى ، لا من جهة اللفظ ، والذي سوغ تقديم غيره عليه هو أمن اللبس .(٢)

والخلاصة: أنه يراعى معنى الفاعلية في رتبة مفعولي (أعطى) ، فإذا كان الأصل تقديم الفاعل على المفعول ، وجواز تأخيره ، ، فكذلك المفعول الأول من مفعولي (أعطى) يُعطى رتبة الفاعل؛ لأنه فاعل في المعنى ، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى ؛ فيسوغ تقديم المفعول الثاني إذا لم يعرض ما يوجب التزام الرتب أو نقضها من خوف اللبس أو الحصر ، أو عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٣٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٢، والمقاصد الشافية ١٥٢/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٧٥/١ ، والتبيين للعكبري ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٦٣٩/٢ ، والمقاصد الشافية ٣ / ١٥٣،١٥٢ .

المسألة الثانية

منع تقديم الضمير غير الأخصِّ من مفعولي (أعطى) المتصلين

الأفعال غير القلبية تنصب مفعولين ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، ويكون هذان المفعولان ضميرين نحو : الدرهم أعطيتكه ، كما يكونان ظاهرين نحو : أعطيت زيدًا درهمًا ، وقد استقرَّ أن ضمير المتكلم أسبق رتبة من ضمير المخاطب ، وهما أسبق من ضمير الغائب ، فإذا جاء مفعولا (أعطى) ضميرين، وقُدِّم الأخصُّ منهما ؛ وجب اتصاله بالفعل ؛ لأنه يلاصق الفعل ويليه ؛ وإن وجد ضمير الفاعل . وأوجب سيبويه وتبعه ابن الربيع اتصال الضمير الثاني ؛ لأنه الأصل في اتصال الضمائر ، ومتى أمكن الإتيان بالمتصل لا يعدل عنه إلى الانفصال .[١]

وأجاز جماعة من النحاة منهم : السيرافي ، والزمخشري ، وابن الأثير ، وابن مالك ، وابن عقيل ، والشيخ خالد انفصال المفعول الثاني ؛لأن ضميرَ المفعول الثاني لا يُلاقي ذاتَ الفعل، إنّما يُلاقي ضميرَ المفعول الأوّل، بخلاف ضمير المفعول الأوّل .[٢]

ومع اتصال الضميرين مختلفي الرتبة لا يجوز إلا تقديم الأخصِّ منهما ، فتقول : أعطانيك وأعطانيه ، وأعطيتكه ، فإن أردت تقديم غير الأخص وجب الفصل فتقول : أعطاه إياك ، ولا يجوز تقديم غير الأخص مع الاتصال؛ فلا تقول:

---

(١) انظر : الكتاب لسيبويه ٢ /٣٦٣،٣٦٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٧/٣ ، والملخص ٥٨٧/١ .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٧/٣ ،والمفصل ص ١٣٠ ، والبديع ٢٥/١ ، وشرح التسهيل ١٥١/١،١٥٢ ، والمساعد ١٠٦/١،١٠٧ ، وموصل النبيل ص١٠٦ .

أعطاكني أو أعطاهوني ولا أعطاهوك عند سيبويه ،لأنه قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه .

قال سيبويه: " فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلّمُ به العرب، ولكن النحويين قاسوه.وإنما قبُح عند العرب كراهيةَ أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إياى، وأعطاه إيايَّ، فهذا كلام العرب"(١)

وقال : " فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوكَ، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت : قد أعطاه إياك.وأما قول النحويين: قد أعطاهوك ،وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه". (٢)

ونسب إلى المبرد جواز تقديم غير الأخص من المفعولين في الاتصال ، ووافقه ابن السراج .

قال ابن السراج : " وتقول: أعطانيه، وأعطانيك ويجوز: أعطاكني، فإن بدأ بالغائب قال: أعطاهوني وقال سيبويه: هو قبيح لا يتكلم به العرب، وقال أبو العباس: هذا كلام جيد ليس بقبيحٍ". (٣)

وقال ابن مالك : إن نحو (عليكني) مما اتصل فيه ضمير المفعول باسم الفعل لا يعد مستندًا لمن قاس تقديم غير الأخص مع الاتصال ؛ وذلك لأن الكاف هنا ليست مفعولا به ، وإنما هي فاعل في المعنى بمنزلة الضمير الفاعل في أكرمتني ، ووافقه في هذا الشاطبي .(٤)

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٣،٣٦٤ .
(٢) السابق ٢/ ٣٦٤ .
(٣) الأصول في النحو ٢/١٢٠
(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٢ ، والمقاصد الشافية ١/٣١٨ .

قال ابن مالك : " ولا يعضد قول من أجاز القياس في ذلك قولُ العرب: عليكني، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء؛ لأن الكاف في (عَليك) فاعل في المعنى، فيتنزَّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء في قولك: أكرمتني، فلا يجوز أن يجرى مُجْراها (كاف) ليس لها حظ في الفاعلية نحو:(كاف) أعطاك "[١]

وقال ناظر الجيش إن ابن مالك لم يكن يحتاج إلى الاعتذار عن تقدم الكاف على الياء في (عليكني)؛ لأن الكلام هنا في ضميرين قد سلط عليهما عامل واحد، و(على) وإن سلط على الكاف فعمل فيه الجر لم يعمل في الياء ، بل العامل فيها مجموعهما ، فلا يقال: إن الكاف متقدمة على الياء ، وأيضًا في (عليكني) لا يتصور تقديم الياء على الكاف .[٢]

والحق أن الكاف صارت فاعلا في المعنى ؛ فقد جاز انفصال الضمير بعدها في نحو : عليك إياي ،لأن عليك صارت كالمصدر المضاف إلى الفاعل والذي فصل ضمير مفعوله المنصوب في نحو : ضربك إيايَّ .[٣].

والخلاصة :أنه إذا اجتمع ضميران مختلفا الرتبة مفعولي (أعطى) ،فإنَّ سيبويه يوجب اتصال الثاني منهما ، وغير سيبويه يجير اتصاله وانفصاله . وأنه إذا قدم غير الأخص ، فلا بد من انفصاله فتقول : أعطاه إياك ، ولا يجوز تقديم غير الأخصّ في اتصال ، فهذا قبيح لم تتكلم به العرب عند سيبويه ، وإنما هو قياس من النحاة ، ولا يعضد قياسهم في هذا قول العرب (عليكني) فلا يقال : إن الكاف تقدمت على الياء في الاتصال ؛ لأن الكاف فاعل في المعنى بمنزلة التاء ضمير الفاعل في أكرمتني ، وضميري أعطى مفعولان فاختلفا .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٥٢ .

(٢) انظر : تمهيد القواعد ١/٥٢٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٣ ،و شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٢٣ .

المسألة الثالثة

نصب المصدر التشبيهي على إضمار الفعل المتروك إظهاره بعد جملة مشتملة على فاعل المعنى

من مواضع وجوب إضمار عامل المفعول المطلق أن يكون المصدر تشبيهيًّا مشعرًا بالتجدد والحدوث واقعًا بعد جملة مشتملة على معناه ، وعلى فاعل هذا المعنى ، ولا صلاحية لعمل ما قبله فيه ؛ نحو قولك :مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى وقول الشاعر[١] :

لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الكَلِيمِ وهَـدْئِهِ ∴ وَرَنَّةَ مَنْ يَبكي إذَا كـانَ باكِيَا

هَديرٌ هَديرَ الثَّوْرِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ ∴ يَذُبُّ بِرَوْقَيْهِ الكِلابَ الضَّوارِيَا

فينصب (صوتَ حمار) بفعل مضمر وجوبًا ؛لأنه مصدر مشبه به وواقع بعد جملة مشتملة على معناه ، وهي : له صوت ، وصوت بمعنى هذا المصدر ، ومشتملة على فاعل هذا المعنى ، وهو الضمير المجرور في (له) ، ولا صلاحية لما قبل المصدر التشبيهي للعمل فيه ؛فأضمر العامل لدلالة ما قبله على معناه والتقدير : فإذا له صوتٌ يُصوِّت صوتَ حمارٍ. [٢]

---

(١) البيتان من الطويل ، للنابغة الجعدي في ديوانه ص١٩٢ ، وهما من شواهد سيبويه ٣٥٥/١ ، والمقاصد الشافية ٢٦٢/٣ . والكليم : الجريح ، وإسناده : قعوده مستندًا إلى شيء لإصابته ، والرنة : رفع الصوت بالبكاء . الروقان : القرنان ، الضواري : التي اعتادت الصيد . يصف طعنة نافذة جعلت خصمه يئن وينتفض كالثور الذي هاجمته الكلاب الضارية . والشاهد : لها هديرٌ هديرَ الثور : حيث نصب المصدر التشبيهي (هدير الثور) بإضمار فعل بعد جملة مشتملة على فاعل المعنى ، وهو الضمير المجرور في (لها) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤٣/٢ ، والتعليقة للفارسي ٢٠٥/١ ، ونتائج الفكر ص٣٣٢.

قال سيبويه : " كأَنّه توهَّم بعد قوله له صوتٌ: يُصوِّتُ صوتَ الحمار أو يُبْديه، أو يُخْرِجُه صوتَ حمار، ولكنّه حذف هذا ؛ لأنه صار (له صوتٌ) بدلاً منه."(١)

وذهب بعض النحاة إلى جواز كون الناصب للمصدر التشبيهي المصدر قبله ؛ إذ كان في معنى الفعل؛ وعليه فلا إضمار في نحوه .(٢)

ورُدَّ بأن هذا المصدر ليس صالحًا للعمل ؛ لأنه ليس مبدلا من فعله ، ولا صالحًا للتقدير بالفعل والحرف المصدري ، ولا يدل على ما يدل عليه فعله من التجدد والحدوث ؛ فإن المراد هو العلاج والعمل ، لا اسم الفعل الذي معناه الجنس . فالمراد معالجة الفعل ، لا ثبوت جنسه . (٣)

قال صاحب التصريح : " ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني ؛ لأنه لا يحل محله فعل، لا مع حرف مصدري، ولا بدونه ؛ لأن المعنى يأبى ذلك؛ لأن المراد: أنك مررت به في حال تصويت وبكاء، لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به ؛ وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا؛ لتضمن الكلام معنى الفعل؛ لأن معنى (إذا له صوت) هو يصوّت، فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه" .(٤)

---

(١) الكتاب ٣٥٦/١.

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٨٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٣٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٠.

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٩١/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٩٦، وشرح الكافية للرضي ٣٢٠/١ ، والتذييل والتكميل ٧ /٢١٧، والمساعد ١/ ٤٧٦ ، والمقاصد الشافية ٢٦١/٣ ، والتصريح ٥٠٦/١ .

(٤) التصريح ٥٠٦/١ .

واختار الرضي كون العامل هو معنى الجملة ، ونسبه إلى ظاهر كلام سيبويه .[١]

فمما يشترط لنصب هذا المصدر على إضمار العامل اشتمال الجملة على فاعل المعنى[٢].

فإن خلت الجملة من فاعل المعنى ؛ ضعُف النصب وكان الرفع هو الوجه نحو : هذا صوتٌ صوتُ حمار ، وعليه نوحٌ نوحُ الحمام [٣]

قال سيبويه : " هذا باب ما الرفع فيه الوجه وذلك قولك؛: هذا صَوْتٌ صوتُ حمارٍ؛ لأنَّك لم تَذكر فاعِلا، ولأنّ الآخِرَ هو الأوّلُ حيث قلت: (هذا). فالصوت هذا، ثمّ قلت: هو صوتُ حمارٍ، لأنّك سمعت نُهاقًا. فلا شَكَّ في رفعِه. وإن شبَّهتَ أيضًا ؛ فهو رفعٌ لأنّك لم تَذكر فاعِلا يَفعله، وإنَّما ابتدأتَه كما تبتدئ الأسماء، فقلتَ: هذا، ثم بنيتَ عليه شيئًا هو هو، فصار كقوله: هذا رَجُلٌ رَجُلٌ حَرْبٍ."[٤]

---

(١) ما في كتاب سيبويه يخالف ما نسبه الرضي إلى ظاهر كلامه . انظر الكتاب ٣٥٧/١ ، وشرح الكافية ٣١٩/١، ٣٢٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٦٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٢ ، والارتشاف ٣/ ١٣٧٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٦ ، والتصريح ١/ ٦٠٥ ، والهمع ٩٣/٢ .

(٣) انظر ، الكتاب ٣٦٥/١، ٣٦٦ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥٢/٢ ، والتعليقة ٢٠٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/١ ، والارتشاف ١٣٧٦/٣ ، وتوضيح المقاصد ٦٥٣/٢ ، وتمهيد القواعد ٤ /١٨٤٣ ، والهمع ٩٣/٢، ٩٤ .

(٤) الكتاب ١ /٣٦٥ .

وجواز النصب على ضعفه لاشتماله على فاعل المعنى عقلا ؛ لاستحالة صوت بدون مصوِّت.(١)

قال سيبويه : " ولو نصبتَ كَان وجهًا؛ لأنَّه إذا قال: هذا صوتٌ أو هذا نَوْحٌ أو عليه نوحٌ، فقد عُلم أنّ مع النَّوح والصوتِ فاعلْينِ، فحمله على المعنى" (٢)

وأوجب جماعة منهم ابن مالك ــ في شرح الكافية الشافية ــ وابن هشام ، وابن عقيل ــ في شرحه على الألفية ــ والأشموني ، الرفع عند فقد فاعل المعنى، ولم يجوزوا النصب إلا على الحالية .(٣)

وذكر الشاطبي أن نصب المصدر التشبيهي بعد جملة خالية من فاعل المعنى، وإن كان ضعيفًا يشبه أن ذكر فاعل المعنى غير مقصود في الاشتراط (٤)

وهذا المصدر التشبيهي يجوز رفعه على سعة الكلام مع وجود فاعل المعنى ؛ إذا أردت الوصف وجعل الآخر هو الأول ، ولم ترد أنك مررت به في حال تصويت .(٥)

والخلاصة : أن من مواضع إضمار عامل المفعول المطلق وجوبًا أن يكون مصدرًا تشبيهيًّا مشعرًا بالحدوث بعد جملة مشتملة على معناه، وعلى فاعل هذا المعنى، وإن خلت هذه الجملة من فاعل المعنى ضعف النصب، ومن النحاة من أوجب الرفع، ولم يجوز النصب إلا على غير المصدرية، وأن هذا المصدر بشروطه يجوز رفعه على سعة الكلام على جعل الآخر هو الأول، وعدم قصد العلاج

---

(١) انظر : الكتاب ٣٦٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٦/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٦٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٢٣/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١٨٤/٢، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢ ، والتصريح ٥٠٧/١.

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٢٦٢/٣ .

(٥) انظر الكتاب ١ /٣٥٦،٣٦٣،٣٦٤ . وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤٨/٢.

المسألة الرابعة

نصب تمييز أفعل التفضيل الفاعل في المعنى

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ، إما أن يكون هو الفاعل لأفعل التفضيل في المعنى ، أو يكون أفعل التفضيل بعضه ، فإن كان أفعل التفضيل بعض التمييز جُرَّ التمييز بالإضافة نحو : زيدٌ أفضلُ فقيهٍ ، وعلامته : أن يحسن موضعه (بعض) مضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، فتقول: زيد بعض الفقهاء ، فإن أضيف أفعل إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ فقيهًا ، لامتناع الإضافة إليه(١)

فإن كان التمييز فاعلاً لأفعل التفضيل في المعنى وجب نصبه، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل التفضيل فعلاً، ويصح المعنى كقولك في نحو: أنت أعلى منزلا: علا منزلُك ، وهذا ما ذهب إليه جماعة من النحاة منهم : سيبويه ، والفارسي ، ونسب للزمخشري (٢) وقال به ابن الحاجب ، وابن مالك ، وابنه بدر الدين، والمرادي، وابن هشام، والشاطبي، والمكودي، والأشموني.(٣)

قال ابن الناظم : " من التمييز المبين للإجمال في النسبة، الواقع بعد أفعل التفضيل، وهو نوعان: سببي، وما أفعل التفضيل بعضه. فالسببي: هو المعبر عنه بالفاعل على المعنى؛ لأنه يصلح للفاعلية عند جعل (أفعلَ، فعلا)، كقولك في: أنت

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧١،٧٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨٩،٢٩٠ ، والتصريح ١/٦٢٣،٦٢٤ .

(٢) انظر : الدر المصون ٧/٤٥٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٢٠٢ــ٢٠٤ ، والإغفال ٢/٣٦٠،٣٦١ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٢٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧١،٧٧٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٢ ، وتوضيح المقاصد ٢/٧٣٠،٧٣١ ، وأوضح المسالك ٢/ ٣٦٧ ، ومغني اللبيب ٢/٢٥٤ ، والمقاصد الشافية ٣/٥٤٢ ، وشرح المكودي ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ٣/١٤٥،١٤٦ .

أعلى منزلا، علا منزلُك ، وهذا النوع يجب نصبه، نحو: أكثرُ مالاً، و {خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا} [١] ، وأما ما أفعل التفضيل بعضه فيجب جرُّه بالإضافة، إلا أن يكون (أفعل) مضافًا إلى غيره، تقول: زيد أكرم رجلٍ، وأفضل عالمٍ، بالجرّ.فلو أضفت (أفعل) إلى غير المميز قلت: زيد أكرم الناس رجلا[٢]،وأفضلهم عالمًا، بالنصب، لا غير" . [٣]

وإنما وجب نصب تمييز أفعل التفضيل ، إذا كان فاعلاً في المعنى ؛لأن أفعلَ غيرُ التمييز ، فلم تصلح إضافته إليه ؛لأنه لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه ،وأيضًا أفعل يتضمن معنى المصدر وزيادة فأشبه الفعل الذي يتضمن المصدر والزمان ، والفعل لا يضاف . [٤]

وليس المراد بكونه فاعلا في المعنى أن يكون في التقدير فاعلا في الصناعة أو أن يكون محولا عنه أو محولا عن مبتدإ حتى يرِد عليه اعتراض أبي حيَّان بأن (أفعل) لا يتقدر(بفَعَل) ؛ لأن أفعل يتضمن الوصف وزيادة ، وبأن التمييز فيه محول عن مضاف ، وأن أصل نحو: زيد أحسن منك وجهًا : وجهُ زيد أحسن من وجهك . فمعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة ؛إذ المتصف بالأحسنية في قولك :زيد أحسنُ وجهًا ، هو الوجه، ولا منافاة بين كونه محولا عن مبتدإ وكونه فاعلا في المعنى[٥]

---

(١) من الآية رقم (٧٣) في سورة مريم .

(٢) بهذا يسقط اعتراض الرضي بعدم اطراد الضابط واحتجاجه بأن المنصوب في نحوه ليس سببًا لمن جرى عليه أفعل . فإن نصب نحو هذا لتعذر إضافته ، فالضابط مطرد . انظر : شرح الكافية ٧٣/٢ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٥٢ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٣ /٥٤٢،٥٤٣ ، وحاشية الصبان ٢٩٤/٢ .

(٥) انظر : منهج السالك ص ٢٢٣ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٩٤،٢٩٦ ، والتحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية ص٢٩٥،٢٩٦ .

وقد اُستدل باشتراط كون التمييز فاعلا للمعنى لنصب تمييز أفعل التفضيل على عدم جواز جعل (أمدًا) تمييزًا في قوله تعالى[١] : { أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} عند من جعل (أحصى) أفعل تفضيل ؛ لأن الأمد ليس فاعلا له في المعنى .[٢]

واستدلوا بذلك أيضًا على جواز نصب أفعل التفضيل للمفعول به في نحو قوله تعالى : [٣] { هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا}. فـ(سبيلاً) ليس تمييزًا؛ لأنه ليس فاعلًا في المعنى كما هو في نحو : زيد أحسن وجهًا.[٤]

وقد ذكر الرضي أن هذا الضابط في نصب السببي ، وهو ما كان من التمييز فاعلا في المعنى غير منضبط واحتج بقوله تعالى[٥] :" {فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا } فالتمييز هنا جرى على أفعل ، وليس سببيًّا .

قال الرضي : " انتصب (حافظًا) على التمييز ، أي : خيرٌ من حافظ ، فهو والجر سواء، نحو : خيرُ حافظ ، وخيرٌ حافظًا؛ فهو حافظ في الوجهين ".[٦]

وقد ذهب الفراء إلى أن (خير) على نية المضاف إليه ، أو أنَّ حافظًا فاعل للمعنى في أفضل .

---

(١) من الآية رقم (١٢) في سورة الكهف .

(٢) انظر: الإغفال ٣٦٠/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٢٧٧/١ ، ومغني اللبيب ٢ /٢٥٤.

(٣) من الآية رقم (٨٤) في سورة الإسراء.

(٤) الاستدلال لابن الزكي محمد بن مسعود صاحب كتاب البديع . انظر : ارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥ ، والتصريح ٥١٩/١ ، وحاشية الصبان ١٨٥/٢ .

(٥) من الآية رقم (٦٤) في سورة يوسف (عليه السلام) .

(٦) شرح الكافية ٧٣/٢ .

والوجه الثاني ذهب إليه أبو حيان ، حيث ذكر أن المنسوب له الخير هو حفظ الله [١]

والخلاصة : أن تمييز أفعل التفضيل ينصب إذا كان فاعلا في المعنى سواء أكان (أفعل) مضافًا نحو : زيد أقطعهم سيفًا أم غير مضاف نحو : زيد أحسن وجهًا ، ويجرُّ تمييز (أفعل) إذا كان بعضًا من التمييز، إلا إذا أضيف إلى غير التمييز فينصب ، نحو : زيد أكرم الناس رجلا ،، فالتمييز ينصب إن كان غير أفعل في المعنى ، فإن كان هو أفعل في المعنى، فإنه يُجرُّ إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره .

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٤٩/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٠/٥ .

المسألة الخامسة

منع جرِّ التمييز بـ(مِنْ) لكونه فاعلاً في المعنى

يُنصب التمييز على معنى (مِنْ) كما ينصب الظرف على معنى (في) . وبعض التمييز يصلح لمباشرتها ؛ فيجوز إظهارها وجرُّه بها لفظًا، وبعضه لا يصلح فيه ذلك ، كما هو حال (فِي) مع الظرف ، ومما لا يجوز إظهار (مِنْ) معه، وجرُّه بها التمييز الفاعل في المعنى نحو : طاب زيدٌ نفسًا ، وزيد أكثرُ مالاً، ومررت برجل حسنٍ وجهًا [١].

وإنما امتنع دخول (مِنْ) على التمييز الفاعل في المعنى اعتبارًا بما في التمييز من معنى الفاعلية ، والفاعل لا يقع مجرورًا بحرف غير زائد ، وأيضًا التمييز الفاعل في المعنى ليس على معنى (مِنْ)؛ فلا ينجر بحرف لا يقتضيه معناه ، وإذا كان قد منع إظهار (من) فيما يقتضي معناها في نحو : عشرين درهمًا ، فمنع إظهارها فيما لا يقتضي معناها أولى .[٢]

وكون التمييز فاعلا في المعنى أعم من أن يكون منقولا عن الفاعل في الصناعة ، فيمتنع جرُّ كلِّ ما كان من التمييز فاعلا في المعنى [٣].

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٤ ، والمقاصد الشافية ٣/٥٥٠ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٣/٥٥١ .

(٣) انظر : توجيه اللمع ١/٢١٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٤ ، وشرح ابن عقيل٢/٢٩٢، والمقاصد الشافية ٣/٥٥٠، والتصريح ١/٦٢٧ .

وقد استثنى ابن الناظم من التمييز الفاعل في المعنى التمييز الواقع في التعجب وشبهه ؛ فأجاز جرَّه بمن في نحو : لله دَرُّه من فارسٍ ، وقول الشاعر[١]

تخَيّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ∴ فنعْمَ المرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامِي [٢]

فذهب ابن هشام ، والأشموني إلى أن التمييز فيهما وإن كان فاعلا في المعنى إلا أنهما غير محولين؛ فيجوز دخول (من) عليهما وعلى نحوهما . [٣]

فصريح مذهبهما تقييد التمييز الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لمنع جره بمن، وهذا ظاهر مذهب أبي حيان، والسمين والسيوطي[٤]

وذكر بعض النحاة أن ما استثناه ابن الناظم ليس من قبيل التمييز المنقول ، فذهب ابن عصفور أنه أشبه بالمنقول، وجره بـ(مِنْ) لا يقاس ، وذهب الرضي و المرادي إلى أنه من تمييز المفرد، وليس من تمييز الجملة .[٥]

قال المرادي : " ولا نسلم صحة استثناء الشارح؛ لأن التمييز في نحو: "لله دره فارسًا" و* نعْمَ المرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامِي * تمييز مفرد لا تمييز جملة،

---

(١) البيت من الوافر ، وينسب لابن شعوب الليثي ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٧٢/٢ وفي المقاصد النحوية ١١٨١/٣، وشرح الأشموني ١٤٩/٣ ، والتصريح ٦٢٦/١ . والشاهد :(فنعم المرء من رجل) حيث جاءت (من) جارة للتمييز، وهو فاعل في المعنى عند ابن الناظم . وعند ابن عصفور أن هذا لا يقاس عليه .

(٢) انظر : شرح الألفية ص٢٥٣ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٢ / ٣٦٨،٣٦٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨٩/٥ ، والدر المصون ٣٩٥/٤ ، والهمع ٣٦٥/٢.

(٥) انظر : المقتضب ٣/ ٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥،٧٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٦٠، وتوضيح المقاصد ٧٣٣/٢ ، والتصريح ٦٢٧/١ .

والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة ،ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو: "زيد أحسنِ به وجهًا"؛ لأنه في تعجب، وقد نص غير المصنف على منعه.(١)

وبامتناع جر التمييز الفاعل في المعنى بـ(مِنْ) يتوجه اعتراض أبي حيان على الزمخشري في جعله {مِنَ الدَّمْعِ}) في قوله تعالى (٢) : {وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ} تمييزًا .

قال الزمخشري : تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ كقولك. تفيض دمعًا، وهو أبلغ من يفيض دمعها، لأنّ العين جعلت كأن كلها دمع فائض، و (من) للبيان كقولك: أفديك من رجل، ومحل الجار والمجرور النصب على التمييز"(٣) ،

وقال أبو حيان : وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ،لِأَنَّ التَّمْيِيزَ الَّذِي أَصْلُهُ فَاعِلٌ لا يجوز جره بـ(مِنْ). (٤)

والخلاصة : أن من التمييز الذي يمتنع جره بمن ،التمييز الفاعل في المعنى اعتبارًا لمعنى الفاعلية ، لأن الفاعل لا يجر بحرف غير زائد ، وقيَّده بعضهم بكونه منقولا عن الفاعل في الصناعة .

* * * * *

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٣٣ .
(٢) من الآية رقم (٩٢) في سورة التوبة .
(٣) الكشاف ص٤٤٦.
(٤) البحر المحيط ٥/٨٩ .

الخاتمة

بعد عون الله وتوفيقه توصلت الدراسة إلى أثر فاعل المعنى في الحكم النحوي ، فقد أثبتت الدراسة ما يلي :

* خروج الفاعل عن فاعليته وكونه عمدة مرفوعًا في الأصل إلى صورة الفضلة فينصب أو يجر .

* أن الفاعل وإن خرج عن حكمه الإعرابي وهو الرفع في الأصل ،فإن فاعليته في المعنى معتبرة ومؤثرة في أحكام تتعلق برتبته وقربه من الفعل ومنها:

- جواز الاقتصار على المفعول الأول من مفعولات (أعْلَمَ ، وأَرى) ، وذلك لجواز الاقتصار عليه فاعلا قبل النقل .
- اعتبار معنى الفاعلية والتزام رتبتها في الاحتجاج لمنع تقديم التمييز على عامله المتصرف فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله لخروجه عن بابه ؛ فكذلك يمتنع تقديم التمييز على عامله المتصرف؛ لأن من التمييز ما هو فاعل في المعنى .
- اعتبار معنى الفاعلية في عدم تعرف الصفة المشبهة المضافة إلى فاعلها في المعنى؛ لأن الفاعل لا يعرِّف فعله .
- اعتبار معنى الفاعلية في إتباع المضاف إليه المصدر، أو الصفة المشبهة مما كان فاعلا في الأصل بالرفع.

*ضبط الصفة المشبهة باستحسان جر فاعلها بها .

* قصد العلاج في اسم الفاعل بنصبه الظرف لازمًا ، ونصبه المفعول به متعديًا يخرجه عن باب الصفة المشبهة ، فلا يضاف إلى فاعله في المعنى إلا على تقدير معنى الثبوت فيه .

* للفاعل في المعنى غير المنقول عن فاعل في الأصل أثر في أحكام نحوية ومنها :

- ترجيح نيابة فاعل المعني من مفعولي أعطى عن الفاعل ، حتى أوجب ذلك بعضهم .
- ترجيح نصب الاسم المشغول عنه إذا تقدم فاعلا في المعنى ــ عند الكسائي والمبرد ــ عند فقد المانع للنصب، والموجب والمرجح له والمسوِّي بين الرفع والنصب
- ترجيح تقديم فاعل المعنى باعتبار رتبته على المفعول به في المعنى في مفعولي (أعطى) وبابه
- اشتراط وجود فاعل المعنى لجواز نصب المصدر التشبيهي على إضمار فعله، وضعف النصب عند فقده .
- منع جر التمييز بـ(مِنْ) فاعلا في المعنى ؛ فالفاعل لا يجرُّ بحرف غير زائد .

* ضبط نصب تمييز أفعل التفضيل بكونه فاعلا في المعنى .

* الاستدلال بضبط نصب تمييز (أفعل التفضيل) بكونه فاعلا للمعنى على جواز نصب أفعل التفضيل للمفعول به . والله أعلم

* * * * *

المصادر والمراجع

* ارتشاف الضرب من لسان العرب ــ لأبي حيان ــ تحقيق د/ رجب عثمان ــ مراجعة د/ رمضان عبد التواب ــ ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة .

* أساس البلاغة ــ للزمخشري ــ تحقيق / محمد باسل عيون السود ــ ط الأولى (١٤١٩ه ــ ١٩٩٨م ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .

* الأصول في النحو ــ لابن السراج ــ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ــ ط الثالثة (١٤١٧هـ ــ١٩٩٦م) .

* إعراب القرآن ــ للنحاس ــ تحقيق د /زهير غازي زاهد ــ ط الثانية(١٤٠٥ه ــ ١٩٨٥ م) ــ عالم الكتب .

* إعراب القرآن المنسوب للزجاج ــ تحقيق / إبراهيم الإبياري ــ ط الثانية(١٤٠٢هـ ١٩٨٢م) دار الكتاب المصري ــ دار الكتاب اللبناني .

* الإغفال ــ للفارسي ــ تحقيق د/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ــ مركز جمعة الماجد ــ الإمارات .

* ألفية ابن مالك ــ ط الأولى (١٤٢٢ه ٢٠٠١) ــ مكتبة الآداب . القاهرة .

* الأمالي النحوية ــ لابن الحاجب ــ تحقيق د/ فخر صالح سليمان ــ دار عمار الأردن ــ دار الجيل ــ بيروت .

* الانتصار لسيبويه على المبرد ــ لابن ولاد ــ تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان ــ ط الأولى (١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م) ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت .

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ــ لأبي البركات الأنباري ــ ط الرابعة (١٣٨٠ هـ ــ ١٩٦١م) مطبعة السعادة ــ القاهرة.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ــ لابن هشام ــ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت .

* الإيضاح ــ للفارسي ــ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ــ ط الثانية (١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م) ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ لبنان .

* البحر المحيط ــ لأبي حيان ــ تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (١٤١٣هـ ١٩٩٣م)ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .

* البديع في علم العربية ــ لابن الأثير ــ تحقيق د/ فتحي أحمد علي ، د/ صالح حسين العايد (١٤٢٠هـ) جامعة أم القرى ــ مركز إحياء التراث الإسلامي .

* البيان في غريب إعراب القرآن ــ لأبي البركات الأنباري ــ تحقيق د/ عبد الحميد طه، ومصطفى السقا (١٤٠٠هـ ــ١٩٨٠م) ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* التبيان في إعراب القرآن ــ للعكبري ــ تحقيق/ محمد علي البجاوي ــ ط الثانية ــ ١٤٠٧هـ ــ١٩٨٧م) دار الجيل ــ بيروت .

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ــ للعكبري ــ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين ــ ط أولى (١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦م) دار الغرب الإسلامي ــ بيروت .

* التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية ــ تأليف / محمد صالح بن أحمد الغرسي ــ ط أولى (١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م) ــ دار السلام ــ القاهرة .

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ــ لأبي حيان ــ تحقيق د/ حسن هنداوي ــ ط الأولى (١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م) دار القلم ــ دار كنوز إشبيليا .

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ لابن مالك ــ تحقيق / محمد كامل بركات ــ(١٣٨٧ هـ ــ ١٩٦٧م)ــ دار الكتاب العربي ــ الجمهورية العربية المتحدة .

* التعريفات ــ للشريف الجرجاني ــ (١٩٨٥م) ــ مكتبة لبنان ــ بيروت .

* التعليقة على كتاب سيبويه ــ للفارسي ــ تحقيق د/ عوض بن أحمد القوزي ــ ط الأولى(١٤١٠ هـ ــ١٩٩٠م)

* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ــ للدماميني ــ تحقيق د/ محمد بن عبدالرحمن المفدى ــ ط الأولى ــ (١٤٠٣ هـ ــ ١٩٨٣م)

* التفسير البسيط ــ للواحدي ــ تحقيق د / أحمد بن صالح الحمادي وآخرين ــ(١٤٣٠هـ) ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

* تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ــ لناظر الجيش ــ تحقيق د/علي محمد فاخر و آخرين ــ ط الأولى (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) ــ دار السلام .

* توجيه اللمع ــ لابن الخباز ــ تحقيق د/ فايز زكي محمد دياب ــ ط الثانية ــ (١٤٢٨ هـ ــ ٢٠٠٧م) ــ دار السلام للطباعة والنشر . مصر .

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ــ للمرادي ــ تحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان ــ ط الأولى (١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢ م) دار الفكر العربي .

* التوطئة ــ لأبى علي الشلوبين ــ تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع (١٩٨١م) الكويت .

* جامع البيان ــ للطبري ــ تحقيق / أحمد محمد شاكر ــ ط الأولــى (١٤٢٠ ه ٢٠٠٠م) مؤسسة الرسالة.

* الجنى الداني في حروف المعاني ــ للمرادي ــ تحقيق د/ فخر الدين قباوة ــ ومحمد نديم فاضل ــ ط الأولى (١٤١٣ه ــ ١٩٩٢م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .

* حاشية الصبان على شرح الأشموني ــ تحقيق/ محمود بن الجميل ــ ط الأولى (١٤٢٣هـ ــ٢٠٠٢ م) مكتبة الصفا .

* الخصائص ــ لابن جني ــ تحقيق / محمد علي النجار . المكتبة العلمية ــ دار الكتب المصرية .

* الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامــع ــ للشــنقيطي ــ تحقيق / محمد باسل عيون السود ــ ط الأولــى (١٤١٩ه ــ ١٩٩٩م) دار الكتب العلمية ــ بيروت

* الدر المصون ــ للسمين الحلبي ــ تحقيق د/ أحمد محمد الخراط ــ ط الأولــى (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م) دار القلم ــ دمشق .

* ديوان امرئ القيس ــ شرح / عبد الرحمن المصطاوي ــ ط الثانية (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م ــ دار المعرفة ــ بيروت.

* ديوان لبيد بن ربيعة العامري ــ دار صادر ــ بيروت .

* ديوان النابغة الجعدي ــ تحقيق د/ واضح الصمد ــ ط (١٩٩٨م) دار صادر ــ بيروت .

* روح المعاني ــ للآلوسي ــ إدارة الطباعة المنيرية ــ دار إحيــاء التــراث ، بيروت .

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ــ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ــ ط الثانية (١٣٥٨ه ــ ١٩٣٩م) مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

* شرح ابن عقيل ــ على ألفية ابن مالك ــ لابن عقيل ــ ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ــ لمحمد محيي الدين عبدالحميد ــ ط (العشرون) ١٤٠٠ه ــ١٩٨٠ م ــ دار التراث ــ القاهرة .

* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ــ تحقيق / محمد باسل عيون السود ــ ط ــ الأولى (١٤٢٠ هـ ــ ٢٠٠٠م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان.

* شرح التسهيل ــ لابن مالك ــ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ــ د/ محمد بدوي المختون ــ ط الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م) ــ دار هجر .

* شرح التسهيل ــ للمرادي ــ القسم النحوي ــ تحقيق/ محمد عبد النبي محمد أحمد ــ ط الأولى (٢٠٠٦م ــ ١٤٢٧ه) مكتبة الإيمان بالمنصورة .

* شرح التصريح أو التصريح بمضمون التوضيح ــ للشيخ خالد الأزهري ــ تحقيق / محمد باسل عيون السود ــ ط الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) دار الكتب العلمية ــ بيروت .

* شرح جمل الزجاجي ــ لابن عصفور ــ تحقيق / فواز الشعار ــ ط الأولى (١٤١٩هـ ــ١٩٨٨م) دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان.

* شرح كافية ابن الحاجب ــ للرضي ــ تحقيق د / يوسف حسن عمر ــ ط الثانية (١٩٩٦م) – منشورات جامعة قاريونس ــ بنغازي ــ ليبيا .

* شرح الكافية الشافية ــ لابن مالك ــ تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ــ ط الأولى ــ (١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢م) ــ دار المأمون للتراث .

* شرح كتاب سيبويه ــ للرماني ــ رسالة دكتوراه للباحث / محمد إبراهيم يوسف شيبة ــ (١٤١٤ / ١٤١٥ هـ) كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ السعودية .

* شرح كتاب سيبويه ــ للسيرافي ــ تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ــ ط الأولى (٢٠٠٨م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .

* شرح المفصل ــ لابن يعيش ــ تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ــ ط (الأولى ١٤٢٢ه ــ ٢٠٠١م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .

* شرح المقدمة الجزولية الكبير ــ للشلوبين ــ تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي ــ ط الأولى (١٤١٣ هـ ــ ١٩٩٣م) مكتبة الرشد ــ الرياض .

* شرح المقدمة المحسبة ــ لابن بابشاذ ــ تحقيق / خالد عبدالكريم ــ ط الأولى (١٩٧٧م).

* شرح المكودي على ألفية ابن مالك ــ تحقيق / إبراهيم شمس الدين ــ ط الأولى (١٤١٧ه ــ ١٩٩٦م) دار الكتب العلمية ــ بيروت .

* شفاء العليل ــ للسلسيلي ــ تحقيق د/ عبدالله الحسيني ــ ط الأولى (١٤٠٦هـ ـــ١٩٨٦م).

* الصحاح ــ تاج اللغة وصحاح العربية ــ للجوهري ــ تحقيق / أحمد عبدالغفور عطا ــ ط الرابعة ــ(١٩٩٠م) دار العلم للملايين ــ بيروت .

* علل النحو ــ لابن الوراق ــ تحقيق / محمود جاسم محمد الدرويش ــ ط الأولى ــ(١٤٢٠ هـ ــ١٩٩٠م) ــ مكتبة الرشيد ــ الرياض .

* الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ــ لابن أبي الربيع ــ تحقيق د / فيصل الحفيان (١٤٢٢ه ــ ٢٠٠١م) مكتبة الرشيد ــ الرياض .

* كتاب الحيوان ــ للجاحظ ــ تحقيق / عبدالسلام محمد هــارون ــ ط الثانيــة (١٣٨٤ هــ ١٩٦٥م) .

* الكتاب ــ لسيبويه . تحقيق/ عبــد الســلام محمــد هــارون . ط الثالثــة ــ (١٤٠٨هــ ــ١٩٨٨م) ــ مكتبة الخانجي. القاهرة .

* الكشاف ــ للزمخشري ــ باعتناء خليل مأمون شيحا ــ ط الثالثة (١٤٣٠ه ــ ٢٠٠٩م) ــ دار المعرفة ــ بيروت ــ لبنان .

* الكناش في فني النحو والصرف ــ لأبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الشــهير بصاحب حماة ــ تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام ــ ط الأولى (١٤٢٥هــ ــ ٢٠٠٤م) المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت .

* اللامات ــ لأبى القاسم الزجاجى ــ تحقيق د/ مــازن المبــارك ــ ط الثانيــة (١٤٠٥هــ ــ١٩٨٥م م) دار الفكر.

* اللباب في علل البناء والإعراب ــ للعكبري ــ تحقيق د/ غازي مختار طليمات ــ ط الأولى (١٤١٦ هــ ــ١٩٩٥ م) دار الفكر المعاصر ــ بيــروت ــ دار الفكر دمشق .

* المحتسب ــ لابن جني ــ تحقيق / علي النجدي ناصف و آخرين (١٤٢٠هــ ــ١٩٩٩م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

* المحرر الوجيز ــ لابن عطية ــ تحقيق / عبــد الســلام عبــد الشــافي ــ ط (الأولى ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١م) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .

* مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ــ لابن خالويه ــ مكتبة المتنبي ــ القاهرة .

* المرتجل ــ لابن الخشاب ــ تحقيق / علي حيدر (١٣٩٢هــ ــ ١٩٧٢م).

* المسائل الحلبيات ــ للفارسي ــ تحقيق د/ حسن هنداوي ــ ط أولى (١٤٠٧هـ ــ١٩٨٧م) دار القلم ، دمشق ــ دار المنارة ــ بيروت .

* المسائل الشيرازيات ــ للفارسي ــ تحقيق د/ حسن هنداوي ــ ط الأولى (١٤٢٤ هـ ــ ٢٠٠٤ م).كنوز إشبيليا .

* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ــ للفارسي ــ تحقيق / صلاح الدين السنكاوي ــ مطبعة العاني ــ بغداد

* المسائل المنثورة ــ للفارسي ــ تحقيق د/ شريف عبد الكريم ــ ط الأولى (١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م) دار عمار.

* المساعد على تسهيل الفوائد ــ لابن عقيل ــ تحقيق د/ محمد كامل بركات ــ(١٤٠٠ هـ ــ١٩٨٠م) ــ دار الفكر ــ دمشق .

* مشكل إعراب القرآن ــ لمكي بن أبي طالب ــ تحقيق / ياسين محمد السواس ــ ط الثانية ــ دار المأمون للتراث

* معاني القرآن للأخفش ــ تحقيق /هدى محمود قراعة ــ ط الأولى (١٤٠١١هـ -١٩٩٠م) . مكتبة الخانجي القاهرة .

* معاني القرآن ــ للفراء ــ تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ــ ط الثالثة (١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م) ــ عالم الكتب .

* معاني القرآن وإعرابه ــ للزجاج ــ تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي (١٤٢٤ هـ ــ ٢٠٠٤م) دار الحديث.

* معاني النحو ــ د/ فاضل صالح السامرائي ــ ط الأولى (١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م) دار الفكر للطباعة والنشر

* المفصل في علم العربيـــة ــ للزمخشـــري ــ ط (الثانيـــة) ــ دار الجيـــل ــ بيروت .

* مغني اللبيب ــ لابن هشام ــ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميـــد ــ دار الطلائع .

* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ــ للشاطبي ــ تحقيـــق د/ محمـــد إبراهيم البنا وآخرين ــ ط الأولى ــ (١٤٢٨ه ــ ٢٠٠٧م) ــ مركز إحياء التراث .

* المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ــ للعيني ــ تحقيق د/ علـــي محمـــد فاخر وآخرين ــ ط الأولى ــ (١٤٣١ هـ ــ ٢٠١٠م) ــ دار السلام للطباعـــة والنشر .

* المقتصد في شرح الإيضاح ــ لعبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق د/ كاظم بحـــر المرجان (١٩٨٢ م) دار الرشيد .

* المقتضب ـــ للمبردـ تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ـــ ط الثالثـــة ــ (١٤١٥هـ ـــ١٩٩٤م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر.

* المقرب ــ لابن عصفور ــ تحقيق / أحمد عبدالســـتار الجـــواري ، ويحيـــى الجبوري ــ ط الأولى (١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢م)

* الملخص في ضبط قوانين العربية ــ لابن أبي الربيع ــ تحقيق د/ علـــي بـــن سلطان الحكمي ــ ط الأولى (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).

* الممتع الكبير في التصريف ــ لابن عصفور ــ تحقيق د/فخر الدين قباوة ــ ط الأولى (١٩٩٦م) مكتبة لبنان.

* منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ــ لأبي حيان (١٩٤٧م) محمـــد يعقوب تركستاني .

* موصل النبيل إلى نحو التسهيل ــ للشيخ خالد الأزهري ــ تحقيق / ثريا عبدالسميع إسماعيل ــ رسالة دكتوراه ــ بكلية اللغة العربية ــ بجامعة أم القرى (١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م)

* نتائج الفكر في النحو ــ للسهيلي ــ تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ / علي محمد معوض ــ ط الأولى (١٤١٢ هـ ــ ١٩٩٢م) دار الكتب العلمية ــ بيروت .

* النكت في تفسير كتاب سيبويه ــ للأعلم الشنتمري ــ تحقيق د/ يحيى مراد ــ ط الأولى ــ ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٥م) دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .

* همع الهوامع ــ للسيوطي ــ تحقيق / أحمد شمس الدين ــ ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

* * * * *

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمـــة	٣٨١٧
التمهيد : بيان المراد بفاعل المعنى	٣٨٢١
الفصل الأول : فاعل المعنى المنقول عن فاعل في الأصل	٣٨٢٥
المبحث الأول : ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى النصب	٣٨٢٦
المسألة الأولى : الاقتصار على المفعول الأول لـ (أعلمَ ، وأرَى)	٣٨٢٦
المسألة الثانية : منع تقديم التمييز على عامله المتصرف لكون التمييز فاعلا في المعنى	٣٨٣١
المبحث الثاني : ما كان فاعلا في الأصل ونُقل إلى الجرِّ	٣٨٣٥
المسألة الأولى : إتباع فاعل المعنى المضاف إليه المصدر بالرفع	٣٨٣٥
المسألة الثانية : ضبط الصفة المشبهة باستحسان جرِّ فاعلها في المعنى	٣٨٣٩
المسألة الثالثة : عدم تعرُّف الصفة المشبهة بإضافتها إلى فاعلها في المعنى المعرَّف بـ(أل)	٣٨٤٢
المسألة الرابعة : رفع تابع معمول الصفة المشبهة المجرور لكون متبوعه فاعلا في المعنى	٣٨٤٥
المسألة الخامسة : إجراء اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة بإضافته إلى فاعل المعنى	٣٨٤٨
المسألة السادسة : تضمين الجامد معنى المشتق وإضافته إلى فاعل المعنى	٣٨٥٣
المسألة السابعة : تعدي (أفْعَل) في التفضيل والتعجب إلى فاعل المعنى بـ (إلى)	٣٨٥٦
الفصل الثاني : فاعل المعنى غير المنقول عن فاعل في الأصل	٣٨٥٩
المبحث الأول : فاعل المعنى في المرفوعات	٣٨٦٠

الموضوع	رقم الصفحة
المسألة الأولي : فاعلية (كَمْ) بين المعنى والصنعة	٣٨٦٠
المسألة الثانية : الضمير المجرور بالحرف بعد(بَدَا ، وسَوَاء) فاعل في المعنى عند السهيلي	٣٨٦٤
المسألة الثالثة : نيابة فاعل المعنى من مفعولي (أعطى) عن الفاعل	٣٨٦٩
المسألة الرابعة : أثر تقدم فاعل المعنى في حكم الاسم المشغول عنه في نحو : أنا زيدٌ ضربتُه	٣٨٧٢
المبحث الثاني : فاعل المعنى في المنصوبات	٣٨٧٦
المسألة الأولى : تقديم فاعل المعنى من مفعولي (أعطى) على صاحبه	٣٨٧٦
المسألة الثانية :ـ منع تقديم الضمير غير الأخصِّ من مفعولي (أعطى) المتصلين	٣٨٧٨
المسألة الثالثة : نصب المصدر التشبيهي على إضمار الفعل المتروك إظهاره بعد جملة مشتملة على فاعل المعنى	٣٨٨١
المسألة الرابعة : نصب تمييز أفعل التفضيل الفاعل في المعنى	٣٨٨٥
المسألة الخامسة : منع جرِّ التمييز بـ(مِنْ) لكونه فاعلاً في المعنى	٣٨٨٩
الخاتمة	٣٨٩٢
المصادر والمراجع	٣٨٩٤
المحتويات	٣٩٠٤